

أثر الثقافة الوطنية وأداء البورصة على الاقتصاد المصري

محمد شريف عبد الفتاح الشريف¹، أ.د رانية عبد المنعم شمعة²، د. مروة المغاوري إبراهيم³

مُلخص الدراسة:

استهدفت الدراسة بناء نموذج يهدف إلى معرفة أثر الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري، وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط من خلال مرحلتين رئيسيتين للدراسة: المرحلة الأولى (المرحلة النوعية)، وتمت من خلال القيام بمقابلات شبه منظمة مع عينات هادفة تكونت من 20 مشارك شملت خبراء ومستشارون بالقطاعات المالية والاقتصادية، وموظفون وعملاء بالبنوك وشركات السمسرة المالية. هدفت تلك المرحلة إلى استكشاف مفهوم الثقافة الوطنية المصرية، وتأثيرها على متغيرات الدراسة وفقاً لوجهة نظر المشاركين، والوقوف على الأبعاد الرئيسية لمتغيرات الدراسة والتي تم دراستها دراسة كمية في المرحلة الثانية من الدراسة.

تناولت المرحلة الثانية من الدراسة (المرحلة الكمية)، تطوير واختبار نموذج الدراسة لمعرفة العلاقة بين الثقافة الوطنية المصرية، أداء البورصة المصرية، وأداء الاقتصاد المصري. واعتمدت تلك المرحلة على 350 استقصاء مكتمل ذاتياً تم تجميعهم من المستثمرين المصريين في البورصة المصرية من الأفراد الطبيعية. كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية وأداء الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة المصرية والاقتصاد المصري.

أوصت الدراسة السادة الوزراء وصناع القرار في جمهورية مصر العربية بضرورة الاهتمام بالأبعاد الثقافية للشعب المصري ووضعها على قائمة الأولويات حتى يتم فهمها واستيعاب توجهاتها وأبعادها الظاهرة والباطنة وذلك حتى تتمكن الدولة من توجيهها التوجيه السليم في ضوء الخطط الاستراتيجية للدولة المصرية ورؤية مصر 2030، وأن يتم ذلك بالاعتماد على العلوم الادارية والاجتماعية المسؤولة عن التغيير الثقافي وخلق الثقافات، وذلك أيضاً بالتوازي مع سن القوانين والتشريعات المسؤولة عن الاصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلي وتنمية البورصة المصرية.

Summary

This research aimed to build a conceptual model that examines the impact of the Egyptian national culture and the performance of the Egyptian Stock Market on the Egyptian economy. The research adopted a mixed-method approach through two studies. The first study used purposive sampling and 20 semi-structured interviews across experts,

¹ باحث دكتوراه - كلية التجارة - جامعة السويس

² أستاذ إدارة الإنتاج والعمليات - كلية التجارة - جامعة السويس

³ مدرس بقسم إدارة الأعمال - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة المستقبل

consultants and employees in financial services (banks, financial consultancy, and stock trading), as well as investors in the Egyptian stock market. This study investigated their perceptions of the Egyptian national culture and the role it plays in influencing the performance of the Egyptian Stock Market and the Egyptian economy.

The second study developed and tested a conceptual model of the relationship between the Egyptian national culture, the performance of the Egyptian Stock Market, and the performance of the Egyptian economy. It deployed a self-completion survey amongst 350 Egyptian investors in the Egyptian Stock Exchange. Results of this study revealed a statistically significant relationship between the Egyptian national culture and the performance of the Egyptian economy. In addition, there was a statistically significant relationship between the performance of the Egyptian stock market and the Egyptian economy.

This research suggests that ministers and decision-makers in Egypt should pay more attention to the role which the Egyptian national culture plays in influencing the performance of both the stock market and the economy. Therefore, it is pivotal to involve economists, as well as management and social scientists to help to understand the behaviours of the Egyptian people and how these behaviours affect the overall performance of the country's economy. This is crucial, particularly for the current developments, and the new strategic plans and vision for the country.

1 - مقدمة

للتقافة الوطنية تأثير كبير على اقتصاد الدول (Hofstede, 2011)، كما أنها تعتبر إحدى وسائل التنمية الاقتصادية (Scott, 1997; Hofstede and Minkov, 2010). يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على الاقتصاد من خلال النظام المالي للدولة، فعلى سبيل المثال، النظام المالي لبعض البلدان مثل اليابان وفرنسا وألمانيا هو نظام قائم على البنوك، في حين أن دولاً أخرى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فإن أنظمتها المالية قائمة على السوق (Kwok & Tadesse, 2006).

في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، شهد الاقتصاد المصري تدهوراً قوياً حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج 1,9% للسنة المالية 2011/2010 مقابل 5,1% للسنة المالية 2010/2009 (البنك المركزي المصري، 2011). بالإضافة إلى ذلك، انهار صافي الاحتياطي النقدي (NIR) إلى أدنى مستوى له، حيث وصل إلى 13,6 مليار دولار بنهاية يناير 2013، بخسارة قدرها 21,4 مليار دولار منذ بداية الثورة، أي انخفاض بنسبة 61,1% (البنك المركزي المصري، 2013). جادل البعض أن ذلك يرجع إلي عدم الاستقرار السياسي والأمني الأمر الذي انعكس أيضاً بالسلب علي السياحة ما أدى إلي انخفاض عائدات السياحة، وتبع ذلك هروب رؤس الأموال وهروب الاستثمار الأجنبي (البنك المركزي المصري، 2013).

دفع ذلك الحكومة المصرية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية القاسية لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المضطرب، حيث خفضت الحكومة أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية، وزادت من أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح في البنوك المصرية من 7,2% في

ديسمبر 2010 إلى 10,3% بحلول ديسمبر 2016 ، وأصدرت العديد من البنوك الوطنية شهادات أدخارية بعائد وصل إلى 20% (البنك المركزي المصري، 2020). كما نفذت الحكومة سياسة التعويم الحر لسعر الصرف في الثالث من نوفمبر 2016 كمحاولة لمعالجة الانكماش الاقتصادي في ذلك الوقت (البنك المركزي المصري، 2016). أدى هذا القرار إلى خسارة قدرها 51,72% من قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، حيث قفز سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري من 8,85 جنيه مصري إلى 18,82 جنيه مصري خلال شهر من اتخاذ قرار التعويم (البنك المركزي المصري، 2016).

كان هناك عامل هام آخر قد أثر سلباً على قيمة الجنيه المصري خلال تلك الفترة، وهو رد فعل المصريين أنفسهم خلال تلك الأزمة الاقتصادية، حيث أتجه الكثير من المصريين إلى تبديل/بيع عملتهم الوطنية (الجنيه المصري) مقابل الدولار الأمريكي لجني الأرباح أو لأعتقادهم بأن ذلك يمكنهم من أن يحافظوا على قيمة مدخراتهم، وكان لهذا السلوك تأثير سلبي على سعر صرف الجنيه المصري، وساعد في خلق سوقاً سوداء للعملة الأجنبية (Alarabiya, 2014).

تسعي هذه الدراسة لتفسير هذه السلوكيات من منظور الثقافة الوطنية للمصريين ودراسة أثرها على الاقتصاد المصري. علاوة على ذلك يعتقد البعض أن البورصة المصرية ما هي إلا صالة قمار وليست سوق لرؤس الاموال وليس لها أي تأثير على الاقتصاد المصري (Badr, 2015) وهو الأمر الذي لوحظ خلال المحادثة مع عدد من المصريين المستثمرين في البورصة المصرية أنهم لا يعرفون ولا يظهرون الرغبة في معرفة ماهية البورصة وكيفية عملها، بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تصورات البعض عن سوق الأوراق المالية (البورصة) مبنية على الشائعات، وهذا يختلف تماماً عما هو عليه البورصة في الواقع، ويشوه أهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري.

القليل من الدراسات سعت نحو معرفة أثر الثقافة الوطنية على اقتصاد الدولة وسوق الأوراق المالية. علاوة على ذلك، وفي حدود علم الباحث لم تتناول أي من الدراسات السابقة دراسة أثر الثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري وعلاقتها بالبورصة المصرية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري.

2- الدراسات السابقة وتنمية الفروض

كلمة "ثقافة/Culture" في الأصل هي كلمة لاتينية تعني حراثة التربة، وفي معظم اللغات الغربية تشير الثقافة إلى الحضارة أو صقل العقل (Hofstede et. al, 2010). بدأ تناول مفهوم الثقافة في البداية في علوم الأنثروبولوجيا، حيث أشار علماء الأنثروبولوجيا إلى نوعين من الثقافة: أولاً: "الثقافة العامة" التي تتعلق بالسلوك البشري للشخص العاقل، ثانياً: "الثقافة التفاضلية" التي ترتبط بالخصائص السلوكية والاجتماعية لمجموعة سكانية معينة (Friedman, 1994).

هناك الكثير من التعريفات للثقافة الوطنية، ويدعي (Triandis, 1980) أن سبب ذلك أن العلماء يميلون إلى إظهار وجهات نظرهم عن مجموعة معينة من الناس وفي وقت محدد. يري (Beck & Moore, 1985;

(Bird et al., 1999) أن الثقافة الوطنية هي القيم والمعتقدات التي تؤثر على سلوك مجموعة من الناس، ويمكن أن تتوارثها الأجيال فهي قابلة للانتشار والتوريث. بينما يجادل (Jaeger, 1986; Hofstede, 1991) بأن الثقافة الوطنية هي البرمجة الذهنية/العقلية لمجموعة معينة من الناس والتي يتم مشاركتها فيما بينهم. ينظر (Newman and Nollen, 1996) إلى الثقافة الوطنية على أنها جوهر الموظفين لفهم عملهم وتوقعاتهم بشأن القرارات الادارية. وبالمثل، يعتقد (Hampden-Turner and Trompenaars, 2020) أن الثقافة الوطنية هي الطريقة التي تدعم الثقافة التنظيمية من خلال تشكيل ثقافة القادة والمديرين، وأن الثقافة الوطنية هي التي تفسر الثقافة التنظيمية وقرارات القادة والموظفين (Schneider and Meyer, 1991). يري (Gerhart and Fang, 2005) أن الثقافة الوطنية تشير إلى تصرفات مجموعة معينة من البشر وتفكيرهم وقيمهم في بلد ما.

يتزايد الاهتمام بسوق الأوراق المالية في الدول النامية منذ أن طالب البنك الدولي الدول النامية بإنشاء وتعزيز أسواق الأوراق المالية بما يتماشى مع تلك الموجودة في البلدان المتقدمة (Masoud, 2009). بشكل عام تعتبر الأسواق آلية تسمح بالتجارة بين الأفراد أو المنظمات، ولذلك فإن سوق الأوراق المالية هو المكان الذي يتم فيه بيع وشراء الأسهم والسندات، حيث تكون الأسهم والسندات هي السلع المتداولة، ويلتقي البائعون والمشترون للتجارة (Stapley, 1986). وهو المكان الذي يمكن فيه للحكومات والشركات جمع رأس المال طويل الأجل من خلال بيع الأوراق المالية للمستثمرين (Heertje, 2004). يعرفها (شنطاوي، 2007) بأنها سوق منظمة تتعقد في مكان محدد وفي أوقات دورية محددة لبيع وشراء مختلف الأوراق المالية. وعرفها (عبد القادر، 2010) بأنها الآلية التي يمكن من خلالها إصدار وتداول أدوات الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل بتكلفة منخفضة. في حين يراها (دحام، 2013) بأنها آلية لتحريك الموارد المالية المتوفرة لدى القطاع العام والخاص لتعزيز الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الربحية العالية لحملة الأسهم، والذي يعود بالنفع علي الاقتصاد الوطني. ويعرفها (حنيبي، 2010) بأنها " تلك السوق المنظمة التي تقام في مكان ثابت ويتولى إدارتها والإشراف عليها هيئة لها نظامها الخاص، تحكمها لوائح وقوانين وأعراف وتقاليذ، يشغل بها المتعاملون في الأسهم والسندات من الراغبين في الاستثمار ومن الذين يناشدون الاستعادة من تقلبات الأسعار، وتتعد جلساتها يومياً، حيث يقوم الوسطاء الماليين بتنفيذ أوامر البائعين والمشتريين".

في مصر، تعد البورصة المصرية (EGX) المكان الوحيد المسجل لتداول الأوراق المالية، والمملوك للحكومة. تأسست البورصة المصرية عام 1883 في الإسكندرية، وسميت ببورصة الإسكندرية في ذلك الوقت. في عام 1903، تم إنشاء بورصة أخرى في القاهرة، وظلا كبورصتين منفصلتين وسمي ببورصة القاهرة والإسكندرية (Cairo and Alexandria Stock Exchange- CASE) حتي عام 2008 بعد ذلك، تم دمجها وفقاً للقانون ليصبحا كيان واحد باسم "البورصة المصرية" (البورصة المصرية، 2021).

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية للدول، ظلت محددات النمو الاقتصادي موضوع جدلي كبير بين الباحثين لعقود وذلك للدور المحوري للنمو الاقتصادي في تحسين الوضع المعيشي للأفراد. في أواخر الستينات تزايد الإهتمام بالنمو الاقتصادي، حيث ظهر القلق في العديد من الدول المتقدمة بشأن العوامل التي تؤثر

علي النمو الاقتصادي ما وجه العديد من العلماء نحو دراسة وتعريف النمو الاقتصادي بشكل حديث يتناسب مع المتغيرات العالمية (Beckerman, 1992).

يعرف (Kuznets, 1966) النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها، وهذه القدرة المتزايدة تعتمد على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي تطلبها. في حين عرفه (كرم، 1980) بأنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية محددة. أيضاً يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة (يونس وآخرون، 2000). سنتناول في الجزء التالي استعراض الدراسات السابقة من حيث الأهداف والنتائج والتوصيات وذلك علي النحو التالي:

1/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الثقافة الوطنية والاقتصاد الوطني.

2/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الثقافة الوطنية وأداء البورصة.

3/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين أداء البورصة والاقتصاد الوطني.

1/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الثقافة الوطنية و الاقتصاد الوطني

القليل من الدراسات تناولت العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية و أبعاد الأقتصاد الوطني، وذلك علي الرغم من أهميتها ودورها في بناء اقتصاديات قوية (Gorodnichenko and Roland, 2011; Guanah, 2017; Kong, 2010). في حدود علم الباحث فقد تم إهمال دراسة العلاقة بين الثقافة الوطنية و أبعاد الأقتصاد المصري في الأدبيات الحالية.

تظهر دراسة (Guanah, 2017) أن للثقافة الوطنية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث كشفت هذه الدراسة أنه إذا تمت إدارة ثقافة ما بشكل صحيح، فسوف ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي وسيخلق المزيد من فرص العمل. وتجادل الدراسة بأن بناء الوعي الثقافي ضروري للحفاظ على الثقافة والتراث وتعزيزهما، وهو ما ينعكس بدوره بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

أظهرت دراسة (Kong, 2010) أن العديد من السياسات الحكومية تعاملت مع مفهوم الثقافة كمجال منفصل عن الإنتاج المادي والنشاط الاقتصادي. ووجدت الدراسة أنه يجب معالجة التناقضات بين الرغبة في تطوير الأنشطة الثقافية والقضاء على التأثيرات السلبية الاقتصادية في وقت واحد. تدعي الدراسة أن التحدي الحقيقي يكمن في تحديد الأهداف بدقة وتبني السياسات الثقافية التي تساعد في تحقيق هذه الأهداف علي مختلف جوانب الاقتصاد. يجادل (Scott, 1997) بأن الثقافة هي واحدة من أكثر الأدوات تأثيراً علي الاقتصاد، وأن أحد التحديات التي تواجه الدول هي قدرتها على إنشاء ثقافة تساعد على تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي.

أشار (Gorodnichenko and Roland, 2011) في دراسة أجروها علي 80 دولة، إلى أن البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من الفردية (درجة منخفضة من الجماعية) تتمتع بنمو اقتصادي أعلى، حيث أظهرت الدراسة أن

الجماعية تقود الناس إلى الاهتمام بالعلاقات على حساب المهام والأهداف، وتؤدي إلى زيادة الفساد الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد. احتلت مصر عام 2019 ، المرتبة 109 في التصنيف الدولي للفساد بمؤشر فساد قدره 65 درجة (Worlddata, 2020)، كما أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمدة 10 سنوات في مصر هو 3.3% (WEF, 2019)، وكما أن درجة الفردية في مصر 25%، ما يعني أن درجة الجماعية 75% (Hofstede, 2020).

للفساد تأثير سلبي قوي على اقتصاد الدولة، حيث إنه يزيد من الفقر ويقلل من النمو الاقتصادي ويخلق أسواقاً سوداء (Han, 2020). وجدت دراسة (Han, 2020) في جنوب آسيا أن البلدان ذات النزعة الفردية الضعيفة (الجماعية المرتفعة) يكون لديها درجات عالية من الفساد. وبالمثل ، أظهرت دراسة أخرى أجريت في 99 دولة أن الجماعية مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بالفساد (Jha and Panda, 2017). يشير هذا إلى أنه كلما قلت درجة الجماعية كلما قل الفساد في ذلك البلد، وبالتالي كان الاقتصاد أفضل. وكشفت الدراسة أن الفردية الضعيفة /الجماعية القوية تؤدي إلى المحسوبية وانعدام العدالة، وتشجع الأفراد خارج مجال الفساد على التزام الصمت حيال الممارسات الخاطئة وعدم الإبلاغ عنها. كما أظهرت أن الأشخاص ذوي درجة عالية من الجماعية يفضلون مصلحة المجموعة على المصلحة الوطنية.

بعد الثورة المصرية في 25 يناير 2011، انهار صافي الاحتياطي الدولي (NIR) إلى 13.6 مليار دولار بنهاية يناير 2013، وخسر حوالي 21.4 مليار دولار (البنك المركزي المصري، 2013). أدى عدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة إلى انخفاض عائدات السياحة وخروج الاستثمار الأجنبي (البنك المركزي المصري، 2013). بدأ سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار في التدهور، حيث قام الكثير من المصريين ببيع الجنيه مقابل الدولار سعياً وراء الربح أو الاعتقاد أنهم يحافظون على قيمة مدخراتهم. أدى ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي إلى ارتفاع سعره أمام الجنيه مما أدى إلى وجود سوق سوداء للعملة الأجنبية. على الرغم من أن الحكومة المصرية أصدرت الكثير من القيود القانونية وحظرت بيع أو شراء العملات الأجنبية خارج الأماكن المرخصة قانوناً (البنوك ومكاتب الصرافة المرخصة)، إلا أنها لم تستطع إنهاء السوق السوداء. يرجع هذا إلى سلوك المصريين الذين أوجدوا قنوات بديلة لبيع وشراء العملات الأجنبية خارج هذه الكيانات المرخصة. ونجحوا في بناء شبكة تحالفات داخل مصر وخارجها لتبادل العملات الأجنبية لتحقيق أرباح مع تجاهل التأثير السلبي لسلوكهم على المصلحة الوطنية والاقتصاد المصري.

في الأدبيات الحالية فإن أثر تجنب المجهول/ عدم اليقين على الاقتصاد كان مثيراً للجدل، فعلى سبيل المثال، لم تجد بعض الدراسات مثل (Tang & Koveos, 2008; Franke et al., 1991) علاقة بين تجنب المجهول والأداء الاقتصادي، في حين أن بعض الدراسات الأخرى أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين تجنب المجهول والنمو الاقتصادي فقط للدول الغنية (Hofstede, 1980 cited in Franke et al., 1991). يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد الأدوات الهامة التي تشير إلى الأداء الاقتصادي في بلد ما. في مصر

، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3043,64 دولارًا أمريكيًا سنويًا مما يضع مصر في المرتبة 163 عالميًا (IMF, 2020).

كشفت دراسة أجريت على 41 دولة عن وجود علاقة قوية بين الثقافة الوطنية والأنظمة المالية في هذه البلدان (Kwok and Tadesse, 2006). وجدت هذه الدراسة أن البلدان التي تتجنب المجهول بشدة مثل اليابان، تميل أنظمتها المالية إلى الاعتماد على البنوك. في حين أن الدول الأخرى التي لديها مستويات منخفضة لتجنب المجهول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فإن أسواق الأسهم تهيمن على أنظمتها المالية. في مصر تبلغ نسبة ما يتم تمويله من الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البنوك 29,7%، في حين أن نسبة سوق الأوراق المالية من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 15,5% (WEF, 2019)، كما أن درجة تجنب المجهول في مصر هي 80% (Hofstede, 2020).

أفادت دراسة (Hofstede, 2011) بوجود علاقة قوية بين التوجه طويل الأجل والنمو الاقتصادي. أظهرت هذه الدراسة أن الأشخاص ذوي التوجهات القوية على المدى الطويل يميلون إلى توفير المال للاستثمار، والبلدان التي تنتمي إلى هذه الخلفية الثقافية تتمتع بنمو اقتصادي سريع ومستمر حتى الوصول إلى الازدهار. أظهرت دراسة (Graafland, 2020) أن التوجه طويل الأجل يؤدي إلى مزيد من الرفاهية حيث يتميز الأشخاص الذين لديهم هذه الثقافة بالتحكم الذاتي والصبر والمثابرة، مما يمكنهم من التخطيط والاستثمار من أجل مستقبل أفضل. تبلغ درجة التوجه طويل الأمد في مصر 7% (Hofstede, 2020)، وهي درجة منخفضة للغاية. بناءً على ما سبق تفترض الدراسة الحالية الآتي:

الفرض الرئيسي الأول للدراسة

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية والاقتصاد المصري"

ويندرج تحت هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية كالتالي:

الفرض الفرعي الأول: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجماعية والاقتصاد المصري"

الفرض الفرعي الثاني: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري"

الفرض الفرعي الثالث: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري"

2/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الثقافة الوطنية وأداء البورصة

حتى الآن وفي حدود علم الباحث لم يتم دراسة العلاقة بين الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية. كشفت الأدبيات الحالية عن نتائج متناقضة حول ما إذا كانت أبعاد الثقافة الوطنية تؤثر على أداء سوق الأوراق المالية في البلدان المختلفة (Talay, et al, 2019; liu, 2019). على سبيل المثال قام (Talay, et al, 2019) بفحص تأثير الفردية وتجنب المجهول على أداء سوق الأوراق المالية عند تقديم منتج جديد في بلد أجنبي،

حيث استخدموا عينة من 1154 منتجاً من 34 فئة تم إطلاقها في 48 دولة بين عامي 2011 و 2018. ووجدت دراستهم أنه لا توجد علاقة بين الفردية وقبول المنتجات المبتكرة. والأهم من ذلك، أشارت الدراسة إلى أن المجتمعات التي لديها درجة عالية من تجنب عدم اليقين (تجنب المجهول) لا تقبل المنتجات المبتكرة، على عكس المجتمعات ذات الدرجة المنخفضة من تجنب المجهول، مما يؤثر بدوره على مبيعات الشركات وبالتالي على العائد على أسهمها. استهدفت دراسة أخرى تأثير الثقافة الوطنية على تقلب أسواق الأسهم عبر 15 سوقاً للأسهم الدولية (Liu, 2019)، أظهرت هذه الدراسة أن المستويات العالية من الفردية تزيد من تقلبات سوق الأسهم. وذكرت أن استقرار الأسواق المالية في المجتمعات يتأثر بالمستويات العالية من تجنب المجهول، وكذلك بدرجة متوسطة في التوجه طويل الأجل، وأشارت إلى أن مستويات الفردية العالية تؤدي إلى تقلبات سوق الأسهم.

يري (Hofstede, 2020) ان لدي المصريين مستوى منخفض من الفردية وهو 25% أو بمعنى آخر درجة الجماعية عند المصريين 75%. تشير درجة الجماعية المرتفعة إلى اندماج الناس في المجتمع، حيث يعملون بشكل تعاوني ويستجيبون بشكل جماعي متشابه للمخاطر والتهديدات المحتملة وتكون المجموعة مسؤولة عن حماية أعضائها وتوجيههم (Hofstede, 2020). بعد الثورة المصرية التي بدأت في 25 يناير 2011 ، وبسبب الانفلات الأمني، قسم المصريون أنفسهم إلى مجموعات صغيرة لحماية أنفسهم ومنازلهم وحرفهم. حيث كانوا يتناوبوا وريديات الحراسة، تفتيش الغرباء، ومسلحين بالعصي الخشبية والأسلحة البيضاء، وأحياناً الاسلحة النارية. أثر ذلك علي سوق الأوراق المالية، فبمجرد حدوث الثورة، تراجع المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 16% خلال يومي 26 و 27 يناير. وتوقف التداول حتى 23 مارس 2011، وعند عودة التداول شهدت البورصة تراجعاً حاداً خلال الجلستين الأولى، بعد ذلك اتجه المؤشر للاستقرار. على الرغم من تراجع مؤشر EGX30 بنسبة 49.28% خلال عام 2011 ، إلا أن الانخفاض الرئيسي كان خلال يناير 2011 ، حيث انخفض بنسبة 22% حتى ظهور بوادر الاستقرار مرة أخرى (البورصة المصرية، 2011). على الرغم من إغلاق الهيئات الحكومية والبنوك وسوق الأوراق المالية لمدة 55 يوماً خلال عام 2011 ، فقد تصرف المصريون بشكل جماعي ومتشابه وتمكنوا من حماية تجارتهم، مدخراتهم، وإجراء معاملاتهم التجارية اليومية، وهو ما قد يكون سبباً لعودة الاستقرار لمؤشر EGX30 (الوفد، 2016). وفيما يخص أداء الأسهم، عند ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة طلبات الشراء قد تكون الجماعية سبب إلي زيادة الطلب على السهم ورغبة المستثمرين في شراء المزيد من الأسهم، والعكس أيضاً عند انخفاض سعر السهم وزيادة طلبات البيع قد تكون الجماعية سبب في زيادة المعروض من الأسهم ورغبة المستثمرين في بيع المزيد من أسهمهم.

أظهرت دراسة (Liu, 2019) أن المستويات العالية من تجنب المجهول تؤدي إلى استقرار سوق الأسهم. لدي المصريين مستوى عالي لتجنب المجهول حيث أشار (Hofstede, 2020) أن درجة تجنب المجهول في مصر 80%. استهدفت دراسة (Ezzat, 2012) قياس تقلبات البورصة المصرية من خلال فحص مؤشر EGX30 في الفترة من 2 يناير 1998 حتى 30 يونيو 2012، حيث أوضحت الدراسة أن البورصة المصرية تتميز بمستوى تقلبات منخفض/هادئ باستثناء فترات الثورات. في عام 2011 ، انخفض حجم التداول بشكل حاد، وبنهاية عام

2011 ، بلغت قيمة التداول للأسهم 18.5 مليار سهم مقابل 33 مليار سهم في عام 2010 (البورصة المصرية ، 2011). كانت الثورة سبباً رئيسياً لارتفاع مستويات التقلب في تلك السنة، وساهم في تلك التقلبات ردود أفعال المصريين المهتمين بالاستثمار قصير الأجل والربح السريع بدلا من الاستثمار طويل الأجل. أيضاً أكد (Liu, 2019) أن أسواق الأسهم في المجتمعات ذات الدرجات العالية أو المنخفضة من التوجه طويل الأجل تظهر مستويات عالية من التقلب. يوضح الشكل التالي رقم (1) أداء مؤشر البورصة المصرية الثلاثيني لمدة 10 أعوام من 2010/1/1 وحتى 2019/12/31.



الشكل رقم (1) أداء مؤشر EGX30 من 2010/1/1 : 2019/12/31

المصدر: (Mubasher, 2020)

3/2 - دراسات سابقة تناولت العلاقة بين أداء البورصة الاقتصاد الوطني

هناك اختلاف بين الدراسات فيما يتعلق بما إذا كان أداء سوق الأوراق المالية له تأثير على الاقتصاد الكلي لبلد ما أم لا. على سبيل المثال، وجدت الأبحاث التي أجريت في 30 دولة متقدمة ونامية ارتباطاً إيجابياً بين أداء سوق الأوراق المالية والأداء الاقتصادي لتلك الدول (Goldsmith, 1969 cited in Levine, 1991). في حين، وجدت دراسات أجريت في المكسيك وخمسة بلدان متقدمة أخرى أن الأداء القوي لأسواق الأوراق المالية كان له آثار سلبية على بعض جوانب الاقتصاد (Demirgüç-Kunt & Levine, 1996; Arestis et al., 2001). جادل (Singh, 1991, 1997 and 1999; Singh and Weisse, 1998) أن أسواق الأوراق المالية في الدول النامية تضر أكثر مما تنفع، وأن النظام المالي القائم على البنوك هو النظام المناسب لتلك الدول لأنها لا تستطيع تحمل رفاهية أسواق الأوراق المالية، في حين أن (Kenny and Moss, 1998) انتقد ورفض تلك الدراسات وجادل بأن الدول النامية يجب أن يكون تركيزها على أسواق الأوراق المالية بدلاً من البنوك. سعت دراسة (Pan and Mishra, 2019) إلى تحديد تأثير أداء سوق الأوراق المالية في شنغهاي على الاقتصاد الوطني، حيث أظهرت وجود ارتباط سلبي طويل الأجل بين أداء سوق الأوراق المالية والاقتصاد الصيني. ولم تظهر النتائج أي دليل على وجود علاقة بين سوق الأوراق المالية والاقتصاد الصيني على المدى القصير.

كما يمكن أن يؤثر أداء سوق الأوراق المالية أيضاً على أسعار الصرف للعملة الوطنية. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة (Dimitrova, 2005) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لفحص هذه العلاقة بين عامي 1990 و 2004 وجود علاقة سلبية بين أداء سوق الأوراق المالية وسعر صرف العملات الوطنية لهذه البلدان. كشفت دراسة أخرى في آسيا عن علاقات مماثلة بين أداء سوق الأوراق المالية والعملات الوطنية (Granger et al., 2000).

وجدت دراسة في هونغ كونغ أن أداء سوق الأسهم والأداء الاقتصادي يحفزان بعضهما البعض بشكل متبادل، وأن الروابط السببية بين الاثنين تعتمد إلى حد كبير على أداء مؤشر سوق الأسهم (Ho and Iyke, 2017). وبالمثل، كشفت دراسة (Mohtadi & Agarwal, 2007) التي أجريت في 21 دولة نامية خلال 21 عامًا من 1977 إلى 1997 عن وجود علاقة إيجابية بين أداء سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تعزيز سلوك الاستثمار الخاص، وفي دولة كوت ديفوار النامية وجدت دراسة (N'Zué, 2006) علاقة أحادية الاتجاه بين تنمية سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي.

وعلى النقيض، سعت دراسة (Husain & Mahmood, 2001) في دولة باكستان النامية إلى معرفة تأثير أداء سوق الأسهم على اقتصاد الدولة المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي، استخدمت هذه الدراسة بيانات تاريخية عن 40 عامًا من 1959 إلى 1998 وأظهرت ارتباطاً ضعيفاً بين أسعار الأسهم والأبعاد الاقتصادية للدولة، ونظراً لأن مصر دولة نامية (UN, 2020)، نقترح هذه الدراسة الآتي:

الفرض الرئيسي الثاني للدراسة

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري "

الفرض الرئيسي الثالث للدراسة

" توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة "

كمتغير وسيط "

يلخص الجدول التالي رقم (1) تساؤلات، أهداف، وفروض الدراسة:

جدول (1) تساؤلات، أهداف، وفروض الدراسة

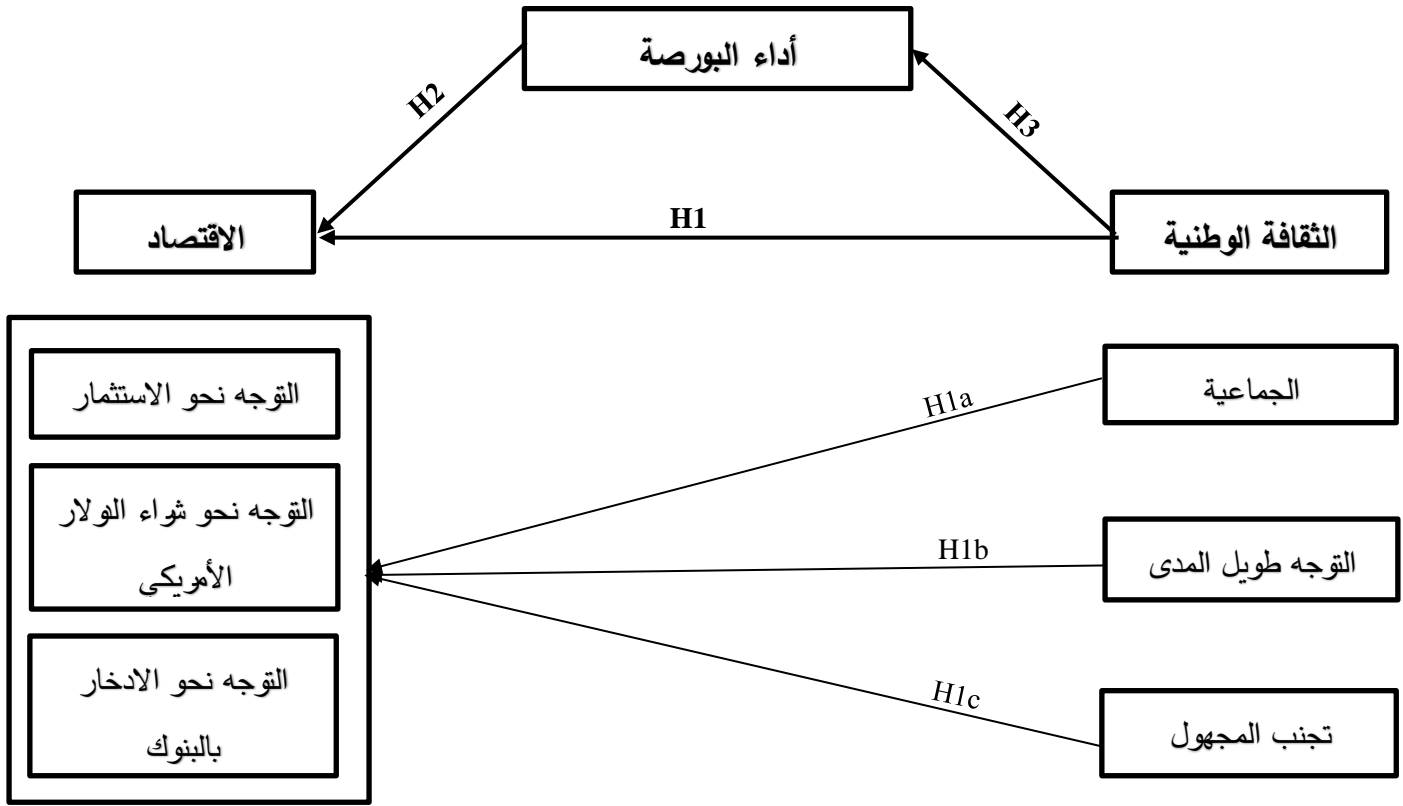
تساؤلات الدراسة	أهداف الدراسة	فروض الدراسة
-----------------	---------------	--------------

<p>الفرض الرئيسي الأول للدراسة "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية والاقتصاد المصري" الفرض الفرعى الأول "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجماعة والاقتصاد المصري" الفرض الفرعى الثاني "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري" الفرض الفرعى الثالث "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري"</p>	<ul style="list-style-type: none"> • دراسة العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية المصرية محل الدراسة والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة. • دراسة العلاقة بين أداء البورصة المصرية والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة. • دراسة العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية المصرية محل الدراسة والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، بوجود أداء البورصة المصرية كمتغير وسيط. 	<ul style="list-style-type: none"> • ما هي أبعاد الثقافة الوطنية المصرية؟ • ما هي طبيعة العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية المصرية محل الدراسة والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة؟ • ما هي طبيعة العلاقة بين أداء البورصة المصرية والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة؟ • ما هي طبيعة العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية المصرية محل الدراسة والأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، بوجود أداء البورصة المصرية كمتغير وسيط؟
<p>الفرض الرئيسي الثاني للدراسة "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري"</p>		
<p>الفرض الرئيسي الثالث للدراسة "توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط"</p>		

المصدر: (من إعداد الباحث)

3- نموذج الدراسة

بناءً على المناقشة السابقة تقترح الدراسة النموذج التالي:



الشكل رقم (2) نموذج الدراسة
المصدر: من إعداد الباحث

4- أهمية الدراسة

تلقي هذه الدراسة الضوء على دور الثقافة الوطنية في تحسين وتنمية أو تراجع وتدهور الاقتصاد المصري، في الغالب تميل الحكومة وأصحاب المصالح إلى استخدام السياسة وإنفاذ القانون لتحسين الوضع الاقتصادي، في حين أن هذه الدراسة تنظر إلى أثر تصرفات وسلوكيات الناس أنفسهم (ثقافتهم الوطنية) على اقتصاد الدولة. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف طبيعة العلاقة بين الأبعاد الثقافية للمصريين ومعرفة تأثير أفكارهم وسلوكياتهم (ثقافتهم الوطنية) على الاقتصاد المصري، بالإضافة أيضاً إلى معرفة تأثير أداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تطوير نموذج لفهم وتحليل العلاقات بين الثقافة الوطنية، أداء البورصة، وبعض الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة.

5 - محددات الدراسة

فيما يلي حدود الدراسة:

1/5- حدود بشرية: يتمثل مجتمع البحث في المستثمرين المصريين من الأشخاص الطبيعية في البورصة المصرية.
2/5- حدود جغرافية: تشمل هذه الدراسة جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.
3/5- الحدود الزمنية: دراسة مقطعية، حيث سيتم جمع البيانات في وقت واحد باستخدام تصميم مقطعي وذلك لأن الدراسة لا تأخذ في الاعتبار التغييرات أو التطورات التاريخية للثقافة الوطنية المصرية ولكنها تنظر إلى الارتباط بين المتغيرات في نقطة زمنية واحدة. تمت الدراسة خلال عام 2022، للمرحلتين الأولى والثانية (النوعية والكمية).
4/5- الحدود المنهجية: تتناول الدراسة أثر الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري.

6- منهجية الدراسة

1/6- فلسفة الدراسة الحالية

تسعى هذه الدراسة جاهدة لمعرفة تأثير الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري. في سبيل ذلك تبنت الدراسة المنهج المختلط حيث ستتم الدراسة على مرحلتين (نوعية، وكمية)، لذلك فإن الفلسفة التي سيتم تبنيها في هذه الدراسة هي مزيج بين الفلسفة التفسيرية والوضعية. تسعى الفلسفة التفسيرية إلى فهم السلوك البشري من الإطار المرجعي الخاص بالمشارك، بدلاً من البحث في الظواهر الاجتماعية (Collis and Hussey, 2013). في حين أن الفلسفة الوضعية تسعى إلى تقديم تفسير للظواهر التي يمكن ملاحظتها أو السلوك البشري من خلال السبب والنتيجة، وذلك بطريقة مماثلة للنهج المتبع في العلوم الطبيعية، وترتبط الفلسفة الوضعية عمومًا بالقياس (Saunders et al., 2009). أيضاً وفقاً ل (Saunders et al., 2012) تتوافق الدراسة المقطعية مع الفلسفة الوضعية التي تم استخدامها في الدراسة الحالية.

2/6- أساليب القياس

تنقسم الدراسة الحالية إلى مرحلتين، كالتالي:

1/2/6- المرحلة الأولى من الدراسة (المرحلة النوعية)

إعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على المنهج الاستقرائي، حيث تم اختيار عينات غير احتمالية، وقام الباحث بإجراء مقابلات شبه منظمة وبالأعتماد على عينات هادفة. تعتبر العلاقات الشخصية والثقة عنصران رئيسيان ومؤثران بشكل كبير في جمع المعلومات في المجتمع المصري، في العموم من الصعب إقناع المصريين بإجراء مقابلة والإجابة على العديد من التساؤلات دون المعرفة الشخصية للباحث، أو تقديمه من قبل شخص آخر موثوق به وهو الأمر الشائع في المجتمع المصري، وهو سبب إختيار تقنية العينات الهادفة. تم ذلك من أجل الوصول إلى فهم أعمق لمتغيرات الثقافة الوطنية وتحديد الأبعاد التي تم استخدامها في الدراسة الحالية. تم تحليل البيانات باستخدام طريقة التحليل الموضوعي للمحتوى النوعي.

يرى (Patton, 1990; Morgan, 1997; Yin, 2008) أنه لا يوجد عدد مثالي للمقابلات في الدراسات النوعية، وأن جمع البيانات يجب أن يستمر حتى الوصول إلى نقطة التشبع التي تتوقف عندها البيانات الجديدة عن توليد وإضافة فهم جديد. تمت المقابلة مع (20) مشارك حتى وصلنا إلى التشبع النظري فعند الوصول إلى المقابلة بدأت نفس البيانات في التكرار، لذلك اكتفى الباحث بذلك العدد. ويوضح الجدول التالي رقم (2) تفاصيل مفردات العينة النوعية.

جدول (2) تفاصيل مفردات العينة النوعية

مسلل	التصنيف	الوظيفة	مسلل	التصنيف	الوظيفة
1	خبراء ومستشارون	محلل فني في أحد بنوك الاستثمار	11	وسيط	مدير خدمة العملاء في أحد البنوك التجارية
2	خبراء ومستشارون	محلل مالي وإقتصادي في أحد البنوك التجارية	12	وسيط	مدير الخزينة في أحد البنوك التجارية
3	خبراء ومستشارون	مدير لأحد فروع شركات الوساطة	13	وسيط	مسؤول خدمة العملاء في أحد البنوك التجارية
4	خبراء ومستشارون	مدير لأحد فروع شركات الوساطة	14	مستثمر	مستثمر في البورصة المصرية
5	خبراء ومستشارون	مدير لأحد فروع البنوك التجارية	15	مستثمر	مستثمر في البورصة المصرية
6	خبراء ومستشارون	مدير لأحد فروع البنوك التجارية	16	مستثمر	مستثمر في البورصة المصرية
7	وسيط	وسيط في أحد شركات الوساطة	17	مستثمر	مستثمر في البورصة المصرية
8	وسيط	وسيط في أحد شركات الوساطة	18	مدخر	مدخر في أحد البنوك التجارية
9	وسيط	وسيط في أحد شركات الوساطة	19	مدخر	مدخر في أحد البنوك التجارية
10	وسيط	مدير خدمة العملاء في أحد البنوك التجارية	20	مدخر	مدخر في أحد البنوك التجارية

المصدر: (من إعداد الباحث)

2/2/6 - المرحلة الثانية من الدراسة (الدراسة الكمية)

نظراً لأن هذه الدراسة تسعى إلى تطوير نموذج يربط بين الثقافة الوطنية وأداء البورصة المصرية وبعض الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، قامت المرحلة الثانية من الدراسة (المرحلة الكمية) وفقاً للمنهج الاستنتاجي. استخدمت هذه المرحلة الاستبيانات ذاتية الإدارة أو المكتملة ذاتياً، وهي: تقنية لجمع البيانات يقرأ فيها المشارك أسئلة الاستبيان ويسجل ردوده دون وجود محاور أو مرشد (Saunders et al., 2012). صممت الاستبيانات بالاعتماد على المرحلة الأولى من الدراسة (المرحلة النوعية)، وبالرجوع إلى الأدبيات ذات الصلة. تمت عملية إختيار وإختبار الإستبيانات الخاصة بتلك المرحلة من الدراسة من خلال 5 مراحل شملت: تحديد متغيرات الدراسة وأبعاد كل متغير

من المتغيرات، مراجعة المقاييس واختيار الأنسب، ترجمة المقاييس المستخدمة في الدراسة، الإختبار المبدئي للمقاييس، وختمت بتجربة الاستبيان. تم تقسيم الاستبيان النهائي المستخدم إلى صفحة غلاف، وأربعة أقسام، وذلك على النحو التالي: أوضحت صفحة الغلاف أهداف الدراسة وأكدت على أهمية الخصوصية وإخفاء هوية المشاركين، وذلك لأن معدل الاستجابة يمكن أن يتأثر بالرسائل الموجودة في صفحة الغلاف (Saunders et al., 2012).

شمل القسم الأول البيانات الديموغرافية، تناول القسم الثاني أبعاد الثقافة الوطنية المصرية محل الدراسة (الجماعية، تجنب المجهول، والتوجه طويل المدى)، وتمت بالاعتماد على مقياس (Yoo et al., 2011). بينما تناول القسم الثالث توجهات المستثمرين نحو أداء أسهم البورصة المصرية وذلك من خلال ثلاث سيناريوهات (سيناريو سعر سهم مرتفع، سيناريو سعر سهم منخفض، وسيناريو سعر سهم مستقر)، مماثلة لتلك السيناريوهات التي أعتمدها دراسة (Ji et al., 2008). وشمل القسم الأخير قياس توجهات المستثمرين الاقتصادية من خلال (التوجه نحو الإستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، التوجه نحو الإدخار في البنوك)، وذلك بالاعتماد على مقياس (Palamida et al., 2018)، و (Matzler, 2016).

استخدمت الدراسة مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، حيث 1 = غير موافق تماماً و 5 = موافق تماماً. وفيما يخص سيناريوهات الأسهم كانت 1 = أبيع كل الأسهم، و 5 = أشتري الكثير من الأسهم. تم اختيار ميزان ليكرت المكون من خمس نقاط لأنه سهل الإنشاء والإدارة، وسهل الفهم والاستخدام للمشاركين. فيما يتعلق بطول الاستبيان، يعتبر الطول المقبول من أربع إلى ثماني صفحات وأن الإستهبيان الأمثل يكون في حدود ستة صفحات ويجب أن يكون بسيطاً ومختصراً (Saunders et al., 2012)، تم مراعاة ذلك حيث أن إستهبيان تلك الدراسة مكون من ستة صفحات.

تم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي وإختبار صحة الفروض بإستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي توفرها حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS 28) Statistical Package for Social Science و (Amos 24). يوضح الشكل التالي رقم (3) ملخص لمنهجية وتصميم الدراسة.

شكل
(3)



ملخص منهجية وتصميم الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

إن وحدة المعاينة هي المستثمر المصري الطبيعي في البورصة المصرية. يبلغ عدد مفردات مجتمع الدراسة 3.3 مليون مستثمر مصري طبيعي مكود في مايو 2021 (المال، 2022). أعمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة حتى نضمن اختيار عشوائي للمشاركين من بين مجتمع الدراسة. نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة البالغ 3.3 مليون مفردة، وصعوبة الوصول إلي كل مفرداته، وبلاستعانة بالجدول الإحصائية التي يمكن استخدامها لتحديد حجم العينة عند معامل ثقة 95%، في حدود خطأ معياري قدره 5%، وبافتراض أن نسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها في مجتمع البحث هي 50% حتى تكون عينة البحث أكبر ما يمكن، فإن مجتمع العينة = 384 مفردة (إدريس، 2008).

7- تحليل البيانات

1/7- تحليل البيانات للمرحلة الأولى (النوعية)

أعمدت الدراسة طريقة التحليل الموضوعي Thematic analysis، حيث يهدف إلى تحديد موضوعات وأنماط المعاني عبر مجموعة من البيانات المتعلقة بتساؤلات الدراسة، وتعتبر الطريقة الأكثر استخداماً لتحليل البيانات النوعية (Braun and Clarke 2013)، ويوضح الجدول التالي رقم (3) أكواد البيانات النوعية محل الدراسة وفقاً لآلية التحليل الموضوعي، والتي تم تحديدها بالاعتماد على نموذج (Hofstede, 2011).

جدول (3) أكواد البيانات النوعية

الكود	العناصر
الثقافة الوطنية	معنى ومفهوم الثقافة الوطنية المصرية، وعناصرها، وأبعادها بشكل عام.
مسافة القوة	مشروعية استخدام القوة، التسلسل الهرمي في المنظمات، نمط توزيع الدخل، نمط المعاملة بين الآباء والأبناء.
تجنب المجهول	رفض وتجنب الغموض، التعامل مع الأفكار الجديدة، المرونة في التغيير، درجة الالتزام بالتعليمات، قبول الأشخاص المختلفين.
الجماعية	حق الخصوصية، أهمية العلاقات الاجتماعية، التبعية.
الذكورية	الحزم، الطموح، النساء والمناصب الإدارية.
التوجه طويل المدى	التكيف مع الظروف، الرغبة في التعلم والتطوير، الاجتهاد والمثابرة، التطلع للمستقبل
التقيد	حرية التعبير، الترف، احترام النظام والقانون، ممارسة الرياضة والأنشطة.

المصدر: (من إعداد الباحث)

بناءً على المقابلات شبه المنظمة التي شملت (20) مشارك من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والماليين بالإضافة إلى المستثمرين والمدخرين والموظفين في البنوك التجارية والاستثمارية وشركات الوساطة المالية، شملت تلك المرحلة من الدراسة العديد من الأسئلة المفتوحة للمشاركين، والتي كان الغرض منها تحديد الأبعاد الثقافية للثقافة الوطنية المصرية بشكل عام، ثم الوقوف على الأبعاد الثقافية المرتبطة بأداء بعض المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة وعلاقتها أيضاً بأداء أسهم البورصة المصرية. بلغ عدد المشاركين في تلك المرحلة (20) مشارك، قام الباحث بمراجعة محتوى المقابلات النوعية لتحديد أكثر أبعاد الثقافة الوطنية المصرية ارتباطاً بالاقتصاد المصري، وبأداء أسهم البورصة المصرية وفقاً لتصورات المشاركين. يعتقد المشاركون بتأثير بعد تجنب المجهول، بعد الجماعية، وبعد التوجه طويل المدى بنسب تصويت بلغت 90%، 75%، 80% على التوالي، في حين يعتقد 15%، 10%، 45% من المشاركين بتأثير أبعاد: مسافة القوة، الذكورية، والتساهل على الاقتصاد المصري وأداء أسهم البورصة. لذلك فإن الأبعاد التي تم تناولها في الدراسة الحالية هي: الجماعية، تجنب المجهول، التوجه طويل المدى. وفيما يخص الأبعاد الاقتصادية التي تمت دراستها، شملت آراء المشاركين العديد من الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بأبعاد الثقافة الوطنية المصرية، على سبيل المثال: الفساد، الرشاوي، إهدار المال العام، إتلاف المنافع العامة، الإسراف في استخدام مياه الشرب، وتلويث نهر النيل، مخالفات البناء، الوساطة، الجهل،

المرض. ولكن استقر الباحث على دراسة ثلاث أبعاد اقتصادية من الأبعاد الكثيرة سألها الذكر وهم: التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الخاصة، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري، التوجه نحو الادخار في البنوك. تناولت هذه المرحلة عددًا من الفجوات البحثية والتي تسعى الدراسة الحالية لدراستها بشكل أعمق من خلال المرحلة الثانية من الدراسة والتي تشمل تحليل البيانات الكمية واختبار فروض الدراسة.

2/7- تحليل البيانات للمرحلة الثانية (الكمية)

1/2/7- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1/1/2/7- التحليل الوصفي لأبعاد الثقافة الوطنية

يوضح الجدول التالي رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والمتوسط المئوي المرجح لآراء عينة الدراسة لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل الأول (الثقافة الوطنية).

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والمتوسط المئوي المرجح لأبعاد الثقافة الوطنية

أبعاد الثقافة الوطنية	عدد العبارات	ترتيب الأهمية	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط المئوي	مستوى الأهمية
التوجه طويل المدى	6	1	4,076	0,762	81,52%	مرتفعة
الجماعية	6	2	4,046	0,700	80,92%	مرتفعة
تجنب المجهول	5	3	4,035	0,728	80,70%	مرتفعة
الدرجة الكلية لأبعاد الثقافة الوطنية			4,052	0,699	81,04%	مرتفعة

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن درجة أبعاد الثقافة الوطنية هي درجة (مرتفعة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة الكلية (4,052) مع انحراف معياري (0,699) ونسبة مئوية بلغت (81,04%) مما يدل على انخفاض التشتت في آراء عينة الدراسة تجاه أبعاد الثقافة الوطنية.

2/1/2/7- التحليل الوصفي لأداء البورصة

1/2/1/2/7- تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الأول (سعر سهم متزايد)

السيناريو الأول وهو لسعر سهم متزايد، حيث أرتفع سعر سهم الشركة (س) من ٥٠ إلى ٦٠ جنيه خلال 15 يوم، وكان المطلوب من المشارك إتخاذ قرار بالبيع، الشراء، أو الاحتفاظ في اليوم 16، ويوضح الجدول التالي رقم (5) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الأول (سعر سهم متزايد).

جدول رقم (5) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الأول (سعر سهم متزايد)

الإجمالي	الاستجابات					البيان
	أشترى الكثير من الأسهم	أشترى بعض الأسهم	أحتفظ بالأسهم	أبيع بعض الاسهم	أبيع كل الأسهم	
350	104	135	80	25	6	عدد الاستجابات
%100	%29,7	%38,6	%22,9	%7,1	%1,7	النسبة المئوية

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

2/2/1/2/7- تحليل استجابات افراد عينة الدراسة على السيناريو الثاني (سعر سهم متناقص)

السيناريو الثاني وهو لسعر سهم متناقص، حيث تناقص سعر سهم الشركة (ص) من 60 إلى 50 جنيهه خلال 15 يوم، وكان المطلوب من المشاركون إتخاذ قرار بالبيع، الشراء، أو الاحتفاظ في اليوم 16، ويوضح الجدول التالي رقم (6) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الثاني (سعر سهم متناقص).

جدول رقم (6) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الثاني (سعر سهم متناقص)

الإجمالي	الاستجابات					البيان
	أشترى الكثير من الأسهم	أشترى بعض الأسهم	أحتفظ بالأسهم	أبيع بعض الاسهم	أبيع كل الأسهم	
350	106	128	92	20	4	عدد الاستجابات
%100	%30,3	%36,6	%26,3	%5,7	%1,1	النسبة المئوية

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

3/2/1/2/7- تحليل استجابات افراد عينة الدراسة على السيناريو الثالث (سعر سهم مستقر)

السيناريو الثالث وهو لسعر سهم مستقر، حيث تراوح سعر سهم الشركة (ع) بين 51,50 و 52,25 جنيهه خلال 15 يوم، وكان المطلوب من المشاركون إتخاذ قرار بالبيع، الشراء، أو الاحتفاظ في اليوم 16، ويوضح الجدول التالي رقم (7) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الثالث.

جدول رقم (7) استجابات أفراد عينة الدراسة على السيناريو الثالث (سعر سهم مستقر)

الإجمالي	الاستجابات					البيان
	أشترى الكثير من الأسهم	أشترى بعض الأسهم	أحتفظ بالأسهم	أبيع بعض الاسهم	أبيع كل الأسهم	
350	168	119	43	11	9	عدد الاستجابات
%100	%48,0	%34,0	%12,3	%3,1	%2,6	النسبة المئوية

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

3/1/2/7- التحليل الوصفي لأبعاد الاقتصاد المصري

يوضح الجدول التالي رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية والمتوسط المنوي المرجح لآراء عينة الدراسة لكل بُعد من أبعاد المتغير التابع (الاقتصاد المصري).

جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات المعيارية والمتوسط المنوي المرجح لأبعاد الاقتصاد المصري

أبعاد الاقتصاد المصري	عدد العبارات	ترتيب الأهمية	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط المنوي	مستوى الأهمية
التوجه نحو الادخار بالبنوك	3	1	4,156	0,932	83,12%	مرتفعة
التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي	3	2	4,124	0,754	82,48%	مرتفعة
التوجه نحو الاستثمار	3	3	4,069	0,713	81,38%	مرتفعة
الدرجة الكلية لأبعاد الاقتصاد المصري			4,116	0,616	82,32%	مرتفعة

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

تُشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن درجة أبعاد الاقتصاد المصري (محل الدراسة) هي درجة (مرتفعة)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة الكلية (4,116) مع انحراف معياري (0,616) ونسبة مئوية بلغت (82,32%) مما يدل على انخفاض التشتت في آراء عينة الدراسة تجاه أبعاد الاقتصاد المصري.

8- اختبار فروض الدراسة

1/8- اختبار صحة الفرض الفرعي الأول المشتق من الفرع الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد الجماعة والاقتصاد المصري"

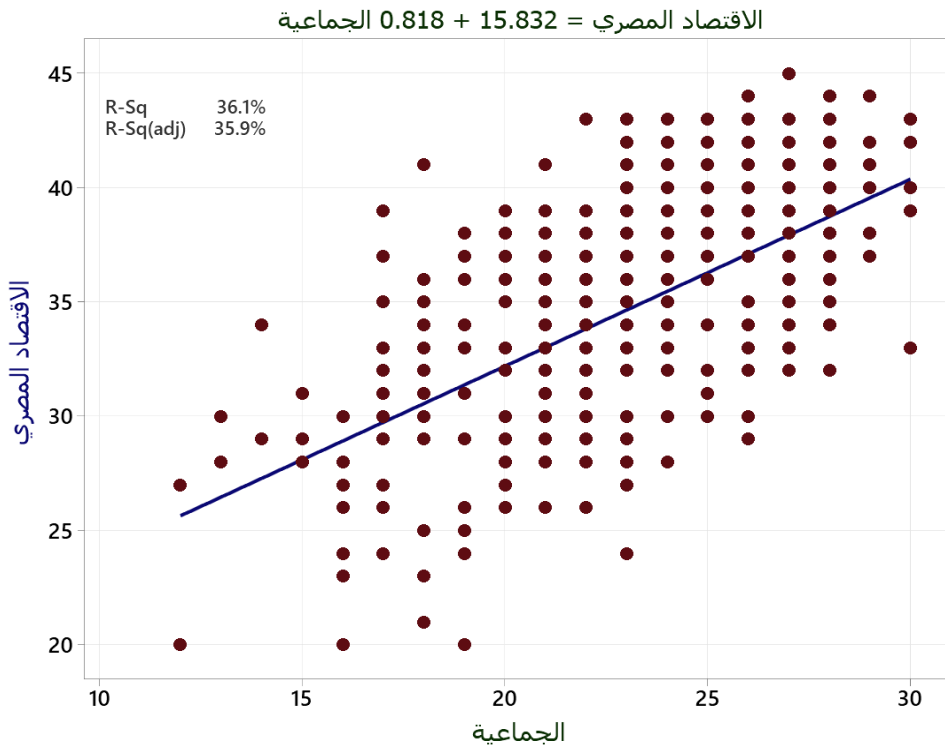
وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط، ويوضح الجدول التالي رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد الجماعة والاقتصاد المصري.

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد الجماعة والاقتصاد المصري

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوى الدلالة Sig
الاقتصاد المصري	0,601	0,361	196,279	0,00	الانحدار	المقدار الثابت	15,832	0,00
					البواقي	348	0,818	
					المجموع	349		
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)						الاقتصاد المصري = 0,818 + 15,832 الجماعة.		

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من الجدول السابق تواجد علاقة بين بُعد الجماعة والاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الادخار في البنوك). حيث بلغ معامل الارتباط R (0,601) عند مستوي معنوية (0,01)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0,361)، أي أن ما قيمته (36,1%) من التغير في الاقتصاد المصري، ناتج عن التغير في بُعد الجماعة، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0,818)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد الجماعة، يؤدي إلي زيادة في الاقتصاد المصري بمقدار قدره (0,818) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة. وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (196,279) وهي دالة عن مستوي معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (14,010) وهي دالة عند مستوي معنوية (0,01). مما سبق يتضح لنا قبول الفرض الفرعي الأول، ويوضح الشكل التالي رقم (4) العلاقة بين بُعد الجماعة والاقتصاد المصري.



شكل رقم (4) العلاقة بين الجماعة والاقتصاد المصري

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

2/8- اختبار صحة الفرض الفرعي الثاني المشتق من الفرع الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري"

يوضح الجدول التالي رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد التوجه طويل

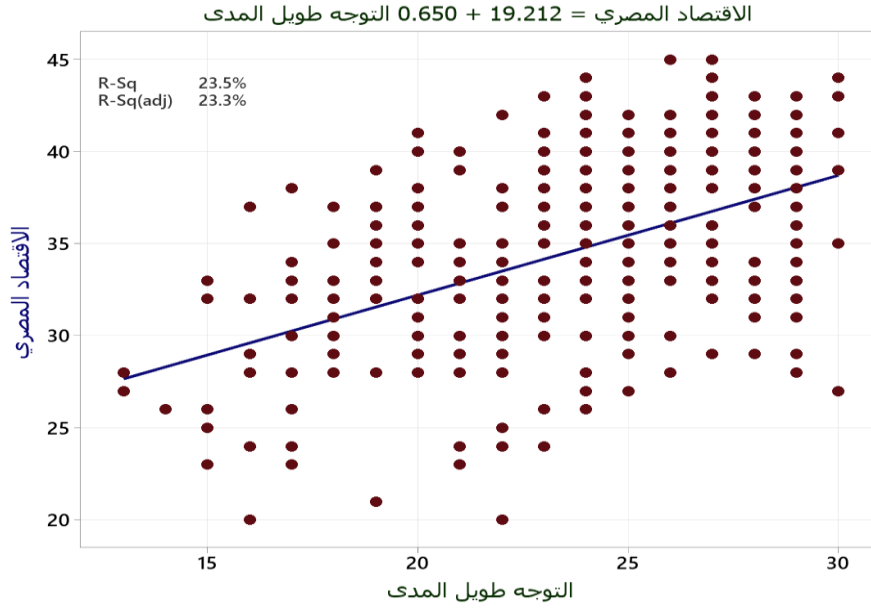
المدى والاقتصاد المصري.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوي الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوي الدلالة Sig
الاقتصاد المصري	0,485	0,235	106,782	0,00	الانحدار	المقدار الثابت	19,212	0,00
					البواقي	التوجه طويل المدى	0,650	
					المجموع			
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)			الاقتصاد المصري = 19,212 + 0,650 التوجه طويل المدى.					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق تواجد علاقة بين بُعد التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك)، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,485) عند مستوي معنوية (0,01)، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0,235)، أي أن ما قيمته (23,5%) من التغير في الاقتصاد المصري، ناتج عن التغير في بُعد التوجه طويل المدى، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0,650)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد التوجه طويل المدى، يؤدي إلي زيادة في الاقتصاد المصري بمقدار قدره (0,650) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (106,782) وهي دالة عن مستوي معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (10,334) وهي دالة عند مستوي معنوية (0,01)، ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الفرعي الثاني، ويوضح الشكل التالي رقم (5) العلاقة بين بُعد التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري.



شكل رقم (5) العلاقة بين التوجه طويل والاقتصاد المصري

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

3/8- اختبار صحة الفرض الفرعي الثالث المشتق من الفرع الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري"

يوضح الجدول التالي رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد تجنب المجهول

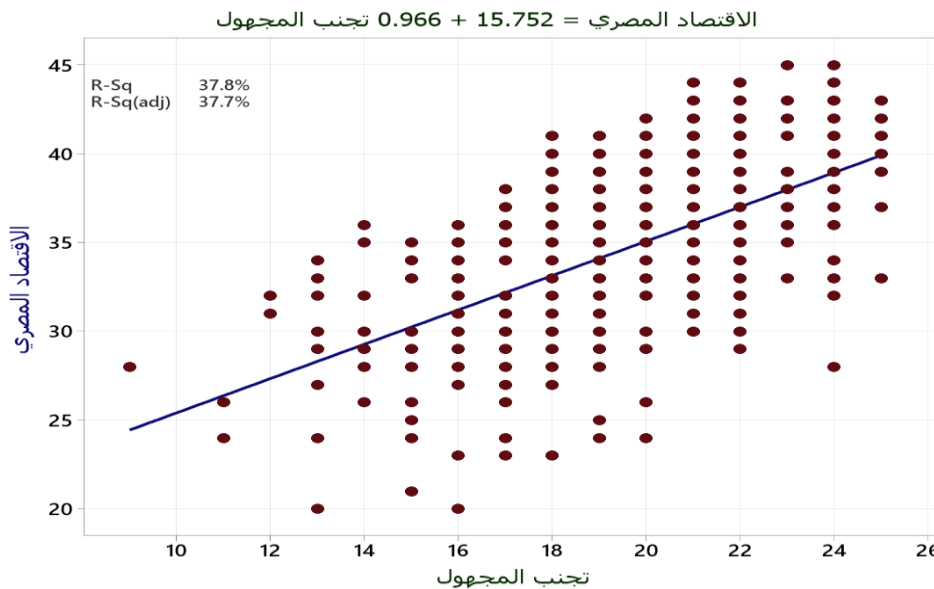
والاقتصاد المصري.

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين بُعد تجنب المجهول والاقتصاد المصري

مستوي الدلالة Sig	المحسوبة T	معامل الانحدار β	درجات الحرية DF	مستوي الدلالة Sig	المحسوبة F	معامل التحديد R^2	الارتباط (R)	المتغير التابع
0,00	14,554	المقدار الثابت	1	0,00	211,816	0,378	0,615	الاقتصاد المصري
		تجنب المجهول	348					
		المجموع	349					
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)					الاقتصاد المصري = 0,966 + 15,752 * التوجه طويل المدى			

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة بين بُعد تجنب المجهول والاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأذخار في البنوك)، حيث بلغ معامل الارتباط R (0,615) عند مستوى معنوية (0,01)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0,378)، أي أن ما قيمته (37,8%) من التغير في الأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأذخار في البنوك)، ناتج عن التغير في بُعد تجنب المجهول، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0,966)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد تجنب المجهول، يؤدي إلي زيادة في الاقتصاد المصري بمقدار قدره (0,966) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (211,816) وهي دالة عن مستوى معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (14,554) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,01)، ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الفرعي الثالث، ويوضح الشكل التالي رقم (6) العلاقة بين بُعد تجنب المجهول والاقتصاد المصري.



شكل رقم (6) العلاقة بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

4/8- اختبار صحة الفرض الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية والاقتصاد المصري"

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذا الفرض، وقبل إجراء اختبار الانحدار المتعدد، قام الباحث بالتأكد من صلاحية النموذج كما هو موضح في الجدول التالي، رقم (12)، والذي يبين نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج في اختبار الفرض الرئيسي الأول.

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار للفرض الرئيسي الأول

المصدر	معامل التحديد R ²	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوي دلالة F
الانحدار		3	7522,824	2507,608		
الخطأ المعياري	0,821	346	1645,373	4,755	527,316	0,00
المجموع		349	9168,197	**		

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول السابق إلى أن النموذج صالح لاختبار الفرض الرئيسي الأول، وذلك لارتفاع قيمة F المحسوبة (527,316) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجات حرية (3,346,349)، ويتضح من الجدول نفسه أن أبعاد المتغير المستقل (الثقافة الوطنية) في هذا النموذج تفسر ما مقدره (82,1%) من التغير الحادث في المتغير التابع (الاقتصاد المصري)، وذلك استناداً إلى قيمة معامل التحديد $R^2 = (0,821)$ وهي قدرة تفسيرية جيدة جداً لتفسير التباين في المتغير التابع (والاقتصاد المصري).

وبناءً على ثبات صلاحية النموذج فقد تم اختبار الفرض الرئيسي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise) لاختبار أولوية دخول أبعاد الثقافة الوطنية في نموذج تحليل الانحدار بهدف تحديد القوة التفسيرية لكل بُعد من أبعاد الثقافة الوطنية في المتغير التابع (الاقتصاد المصري)، ويوضح الجدول التالي رقم (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise)، لتوضيح العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري.

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لتوضيح العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية والاقتصاد

المصري

مستوي الدلالة "T"	قيمة T	مستوي الدلالة "F"	قيمة F المحسوبة	المقدار الثابت	معامل الانحدار β	معامل التحديد الترامكي R ²	الارتباط (R)	أبعاد الثقافة الوطنية
0,00	21,609	0,00	211,861	9,977	0,786	0,378	0,615	تجنب المجهول
0,00	21,600	0,00	294,235		0,681	0,629	0,793	الجماعية
0,00	19,213	0,00	527,316		0,588	0,821	0,906	التوجه طويل المدى
الاقتصاد المصري = $9,977 + 0,786$ تجنب المجهول + $0,681$ الجماعية + $0,821$ التوجه طويل المدى.								معادلة التنبؤ (الانحدار المتعدد)

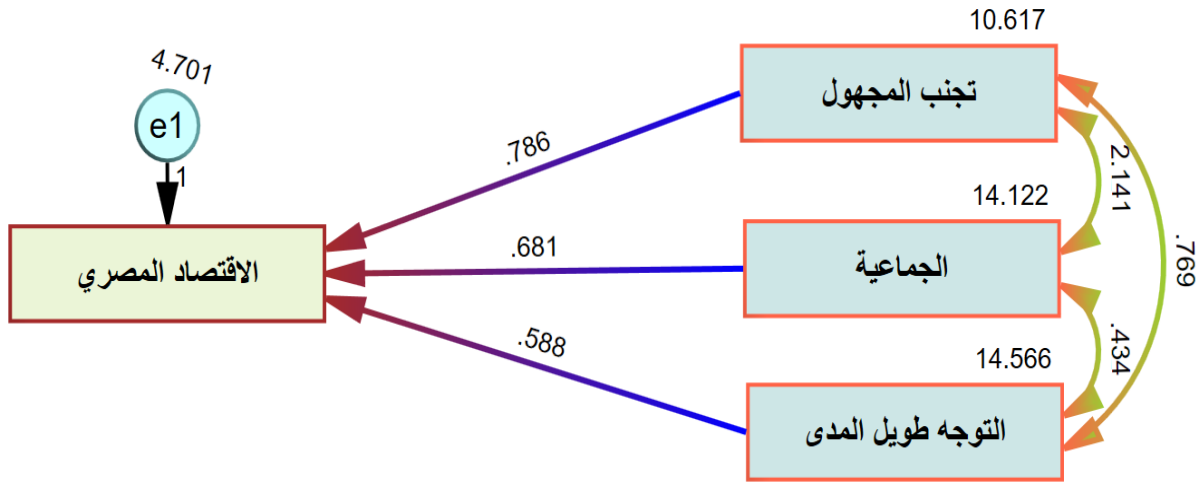
المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- دخول أبعاد الثقافة الوطنية (المتغير المستقل) في معادلة الانحدار، ويتضح أن بُعد (تجنب المجهول) قد احتل المركز الأول في دخوله إلى معادلة الانحدار ويفسر ما نسبته (37,8%) من قيمة قوة التأثير الحادث في الاقتصاد المصري (المتغير التابع) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك) بالاستناد إلى معامل التحديد (R^2)، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار β (0,786)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في بُعد تجنب المجهول، يؤدي إلى زيادة في مؤشرات الاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك) بقيمة قدرها (0,786)، وتؤكد معنوية هذا التأثير أن قيمة F المحسوبة والتي بلغت (211,861) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (21,609) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,01).
- يلي ذلك بُعد (الجماعية) الذي فسر مع بُعد (تجنب المجهول) ما نسبته (62,9%) من قيمة قوة التأثير على مؤشرات الاقتصاد المصري (المتغير التابع) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0,681)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في كل من تجنب المجهول، والجماعية، يؤدي إلى زيادة في مؤشرات الاقتصاد المصري بقيمة قدرها (0,681) وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (294,235) وهي دالة عن مستوى معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (21,600) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,01).
- يلي ذلك بُعد (التوجه طويل المدى) الذي فسر مع كل من (تجنب المجهول، والجماعية) ما نسبته (82,1%) من قيمة قوة التأثير في مؤشرات الاقتصاد المصري الثلاثة محل الدراسة (المتغير التابع) كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0,588)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في كل من تجنب المجهول، والجماعية، والتوجه طويل المدى، يؤدي إلى زيادة في مؤشرات الاقتصاد المصري بقيمة قدرها (0,588) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأدخار في البنوك)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (527,316) وهي دالة عن مستوى معنوية (0,01)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (19,213) وهي دالة عند مستوى معنوية (0,01).

وهذا يعني أن أبعاد الثقافة الوطنية مجتمعة معاً ذات تأثير على أبعاد الاقتصاد المصري الثلاثة محل الدراسة، أي أن التغير الحادث بنسبة قدرها 82,1% في زيادة تلك المؤشرات الاقتصادية (المتغير التابع) يرجع إلى هذه الأبعاد (المستقلة) مجتمعة معاً، وأن 17,9% من التغيرات الحادثة في الاقتصاد المصري (المتغير التابع) ترجع إلى الخطأ العشوائي أو عوامل أخرى. بناءً على ما تقدم تم قبول الفرض الرئيسي الأول، ويوضح الشكل التالي رقم (7) العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية (محل الدراسة) والاقتصاد المصري.

شكل رقم (7) العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري



المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

5/8- اختبار صحة الفرض الرئيسي الثاني

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري "

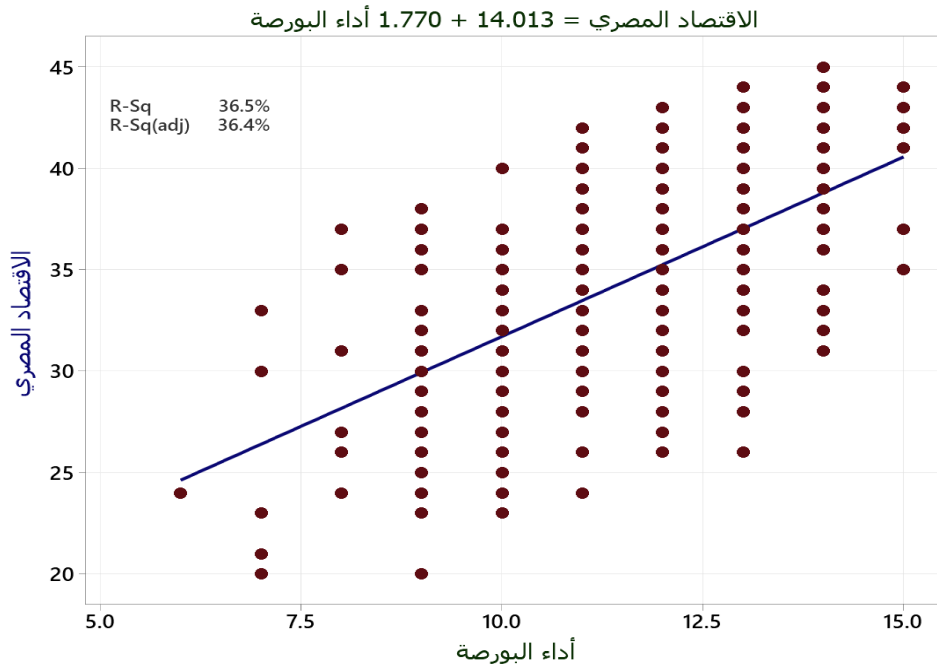
يوضح الجدول التالي رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين أداء البورصة والاقتصاد المصري.

جدول رقم (14) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير العلاقة بين أداء البورصة والاقتصاد المصري

المتغير التابع	الارتباط (R)	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	مستوي الدلالة Sig	درجات الحرية DF	معامل الانحدار β	المحسوبة T	مستوي الدلالة Sig
الاقتصاد المصري	0,604	0,365	200,361	0,00	الانحدار	المقدار الثابت	14,013	0,00
					البواقي	أداء البورصة	1,700	
					المجموع			
معادلة التنبؤ (الانحدار الخطي البسيط)						الاقتصاد المصري = 14,013 + 1,700 أداء البورصة.		

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

يتضح من الجدول السابق تواجد علاقة بين أداء البورصة والاقتصاد المصري، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0,604)$ عند مستوي معنوية $(0,01)$ ، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ $(0,365)$ ، أي أن ما قيمته $(36,5\%)$ من التغير في الاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأذخار في البنوك)، ناتج عن التغير في أداء البورصة، كما بلغت قيمة درجة معامل الانحدار $\beta(1,700)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في أداء البورصة، يؤدي إلي زيادة في الاقتصاد المصري بمقدار قدرها $(1,700)$ وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الأذخار في البنوك)، وتؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت $(200,361)$ وهي دالة عن مستوي معنوية $(0,01)$ ، كما بلغت قيمة T المحسوبة $(14,155)$ وهي دالة عند مستوي معنوية $(0,01)$ ، ومما سبق يتضح لنا قبول الفرض الرئيسي الثاني الذي ينص على أنه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري، ويوضح الشكل التالي رقم (8) العلاقة بين أداء البورصة والاقتصاد المصري.



شكل رقم (8) العلاقة بين أداء البورصة والاقتصاد المصري

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

6/8- اختبار صحة الفرض الرئيسي الثالث

" توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط "

لاختبار هذا الفرض تم استخدام برنامج Amos لتحليل المسار Path analysis لحساب التأثيرات بين المتغير المستقل والوسيط والتابع. يوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث بالإعتماد على برنامج (Amos Version 24).

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث

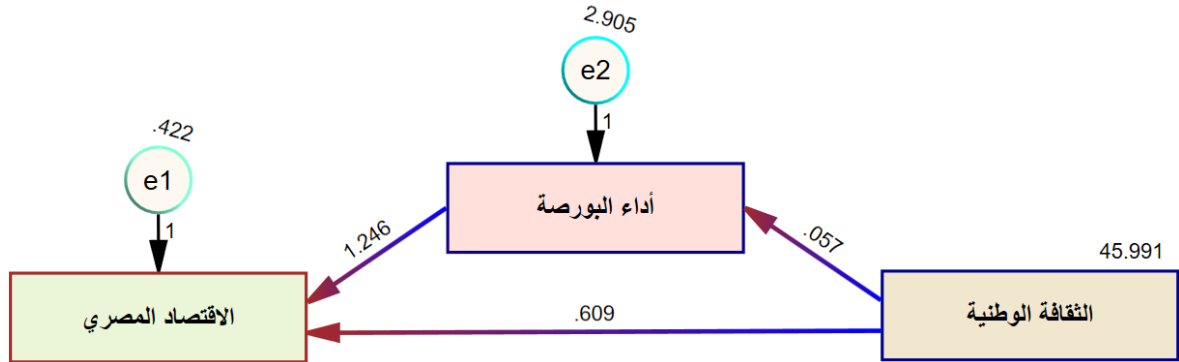
البيان	Direct Effect قيمة التأثير المباشر	Indirect Effect قيمة التأثير غير المباشر	المسار	قيمة t المحسوبة C.R.	Sig* مستوى الدلالة
أثر الثقافة الوطنية على أداء البورصة	0,057	0,071	X <--- M	4,252	0,000
أداء البورصة على الاقتصاد المصري	1,246	0,00 = *Sig	M <--- Y	61,059	0,000
الثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري	0,609	-----	Y <--- X	115,813	0,000

المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

من الجدول السابق يتضح وجود أثر معنوي للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري (وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة) من خلال أداء البورصة كمتغير وسيط، حيث جاء الأثر معنوياً عند مستوى معنوية (0,01) وبلغ معامل المسار بين الثقافة الوطنية على أداء البورصة (0,057)، وجاء أثر أداء البورصة على الاقتصاد المصري (وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة) معنوياً، حيث بلغ معامل المسار (1,246)، وذلك تصبح قيمة المسار غير المباشر بين الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري تقدر بـ $(1,246 \times 0,057) = 0,071$ ، وهو ما يعني أن الأثر غير المباشر بين الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري أقل من الأثر المباشر بينهما والذي بلغ (0,609) وهو ما يعني أن أداء البورصة كمتغير وسيط (Mediator Variable) يعدل من الأثر المباشر للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري (وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة)، والوساطة هنا وساطة جزئية Partial Mediation وذلك لعدم انتفاء العلاقة بين الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري.

وبناء على ما تقدم تم قبول الفرض الرئيسي الثالث الذي ينص على أنه: توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط، يعرض الشكل البياني رقم (9) المسارات ونتائج التحليل للتأثيرات المباشرة، حيث يوضح أثر الثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط، والأرقام على مسار الأسهم تمثل درجة معامل الانحدار، بينما الأرقام التي فوق كل متغير

فهي تمثل (Variance) التباين، ويلاحظ هنا أن تأثير أداء البورصة هو تأثير جزئي وليس كلي وذلك لوجود تأثير مباشر لمتغير الثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري، أي أن الوساطة وساطة جزئية وليست كلية.



شكل رقم (9) أثر الثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط
المصدر: نتائج التحليل الأحصائي

9- نتائج الدراسة

1/9- نتائج أبعاد الثقافة الوطنية محل الدراسة

1/1/9- بُعد الجماعة

تُظهر ثقافة الجماعة ولاء الأفراد المطلق للجماعة، كونها مسؤولة عن حمايتهم ودعمهم، لذلك في تلك الثقافات لا يكون الترابط بين أفراد الأسرة وحسب، بل يمتد ليشمل كل أفراد العائلة، كما تشير الجماعة إلى السلوكيات المتعلقة بالتضامن والاهتمام بالآخرين، وأن الناس في تلك الثقافات يعتبرون المجموعة (مهما كانت) هي أساس البقاء والنجاح، في الدراسة الحالية بلغت درجة الجماعة 80,92% للأفراد المصريين محل الدراسة وهي درجة مرتفعة جداً ومقاربة مع نتائج هوفستد حيث قدرها 75% (Hofstede, 2020)، وتظهر الجماعة بوضوح في المجتمع المصري في العديد من الأبعاد حيث يهتم المصريون كثيراً بالعلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كما يعتز ويفتخر الكثير بعائلته أو عروبه أو قبيلته، أيضاً يعتبر احترام الخصوصية والحياة الشخصية ضعيف نسبياً في المجتمع المصري وهو انعكاس لارتفاع درجة الجماعة عند المصريين. ما قد يعني ان قرارات المصريين بصفة عامة وقراراتهم وتوجهاتهم الاستثمارية والمالية والاقتصادية بصفة خاصة قد تتأثر بإهتمامهم وبالأفكار السائدة المحيطة بهم.

2/1/9- بُعد التوجه طويل المدى

تختلف الدراسة الحالية مع نتائج (Hofstede, 2020) فيما يخص بُعد التوجه طويل المدى، يقيس ذلك البُعد مدى الاجتهاد والمثابرة لتحقيق النجاح والرخاء في المستقبل، كما يهتم الأفراد من تلك الثقافة بتجميع مدخرات كبيرة من أجل الاستثمار وتحقيق الرفاهية في المستقبل، بالإضافة إلى الرغبة المستمرة في التعلم والقدرة على التكيف مع المتغيرات والظروف. وفقاً للدراسة الحالية بلغت درجة التوجه طويل المدى 81,52 وهي درجة مرتفعة جداً ومختلفة تماماً عن نتائج هوفستد والتي قدرتها ب 7% وهي درجة منخفضة للغاية (Hofstede, 2020)، وقد

يرجع ذلك الاختلاف الى نوعية عينة الدراسة، ففي الدراسة الحالية كانت العينة من المستثمرين المصريين في البورصة المصرية، حيث يهتم المستثمر بالمستقبل، لذلك قد يحتاج ذلك البعد للمزيد من الدراسة ولعينات أخرى، كما كانت استجابات المشاركين في المرحلة النوعية من الدراسة متفاوتة فالبعض أشار الي ضرورة الادخار والاستثمار والبعض الآخر فضل الاستهلاك. أيضاً أظهرت النتائج صعوبة في التكيف مع الظروف لدى بعض المشاركين وارجاع النجاح او الفشل إلى الوساطة والمحسوبية ما يعنى توجه قصير المدى لدى أولئك المشاركين. ولذلك قد تشير تلك الدرجة المرتفعة للتوجه طويل المدى إلى إستعداد المصريين للدخول في مشاريع إستثمارية متوسطة وطويلة المدى والصبر حتى تحقيق الاهداف المرجوة حتى لو كانت على المدى الطويل، وذلك بخلاف (Hofstede, 2020) الذى جادل بسعى المصريين نحو تحقيق الأرباح السريعة والسعى لتحقيق أهداف استثمارية قصيرة المدى فقط.

3/1/9- بُعد تجنب المجهول (الغموض)

يشير ذلك البُعد إلى مدى رفض الأفراد المختلف والجديد، في الثقافات ذات الدرجات المرتفعة لتجنب المجهول يُنظر إلى الأشياء الغامضة على أنها تهديد يجب مكافحته، وتتسم تلك المجتمعات بارتفاع معدلات القلق، وانخفاض الصحة النفسية ومستويات الرفاهية، وضرورة وجود قواعد ولوائح واضحة ومكتوبة والالتزام التام بها حتى وان كانت ضد المصلحة العامة. وفقاً للدراسة الحالية بلغت درجة تجنب المجهول لدى الأفراد المصريين محل الدراسة 80,70% وهي متطابقة مع نتائج هوفستد حيث كانت 80% (Hofstede, 2020)، ويظهر ارتفاع درجة تجنب المجهول في محاربة الأفكار الجديدة، ومقاومة التغيير حيث ينظر إليه على أنه أمر يهدد مصلحة الافراد، وهو ما أكدته نتائج المرحلة النوعية للدراسة، كما يهتم الافراد في تلك الثقافات بإتباع التعليمات وأن تكون التعليمات واضحة ومكتوبة، وهو الأمر المألوف لدى الشعب المصري في كافة المؤسسات والهيئات.

وقد تشير تلك الدرجة المرتفعة لتجنب المجهول لدى المصريين إلى تجنب الفرص الاستثمارية المبتكرة والجديدة، وإلى السعى نحو الاستثمار في المشاريع أو الأنشطة التقليدية وتقليد الغير. ويتضح ذلك في الكثير من أحياء مصر فعلى سبيل المثال: عندما يقدم أحد على افتتاح أحد المحال التجارية (منظفات، أجهزة محمول، بقالة،) ثم تتجح تلك التجارة في منطقة معينة تجد الكثير من المصريين يقدمون على افتتاح محال تجارية في نفس النشاط وفي نفس الشارع وبجوار ذلك التاجر، لذلك تجد بعض شوارع مصر تشتهر بتجارة سلع معينة مثل شارع عبد العزيز والصاغة في القاهرة، كما تجد في كل محافظة من محافظات مصر شوارع وأحياء ينتشر بها تجارة أصناف معينة دون غيرها. ولا يتوقف الأمر على الأنشطة التجارية فحسب بل يمتد ليشمل الأنشطة الصناعية والخدمية، حيث يميل المصريين إلى تقليد الأفكار التقليدية الناجحة أكثر من الأفكار المبتكرة والجديدة.

2/9- نتائج أداء البورصة المصرية

اختبرت الدراسة الحالية الأداء الفعلى لأسهم البورصة المصرية بثلاث سيناريوهات، كما تم توضيح ذلك سابقاً في المبحث الثالث بالفصل الثالث. فيما يخص السيناريو الأول والثاني (سيناريو سعر سهم يرتفع، وسيناريو

سعر سهم ينخفض) أظهرت استجابات المشاركين إجماع على قرار شراء الأسهم في حالة استمرار ارتفاع سعر السهم حيث بلغت نسبة الراغبون في شراء الأسهم عند استمرار ارتفاع السعر 68,3% في مقابل 8,8% قرروا بيع الأسهم وقرر 22,9% الاحتفاظ بالأسهم. أيضاً أظهرت النتائج إجماع المشاركون على قرار شراء الأسهم في حالة استمرار انخفاض سعر السهم حيث بلغت نسبة الراغبون في شراء الأسهم عند استمرار انخفاض السعر 66,9% في مقابل 6,8% قرروا بيع الأسهم وقرر 26,3% الاحتفاظ بالأسهم. ولذلك فإن تلك النتائج تشير إلى التوجه العام لدى المستثمرين المصريين في البورصة المصرية نحو شراء الأسهم المتزايدة السعر سعياً نحو جنى الأرباح ولأعتقادهم باستمرار تزايد السعر، كما تشير أيضاً إلى شرائهم الأسهم المتناقصة السعر إعتقاداً منهم بعودة إرتفاع السعر مجدداً في المدى القريب، وتتفق تلك النتائج مع نتائج دراسة (Abd El-Razeek and Abd Elbaseet, 2022) والتي أكدت على أن سلوك القطيع وإتباع اتجاه معين نحو الشراء أو البيع في البورصة المصرية هو ظاهرة قصيرة العمر يتم ملاحظتها فقط في السوق الصاعد والهابط، وهذا يساعد على التنبؤ بتوجهات المستثمرين المصريين في حالة إرتفاع أسعار الأسهم أو إنخفاضها، وفقاً لتلك النتائج فعند استمرار إرتفاع سعر السهم يقوم المستثمرين المصريين بشراء المزيد من الأسهم وبالتالي يستمر سعر السهم في التزايد وقد يصل إلى أسعار غير مسبوقه ولا تتناسب مع القيمة العادلة للسهم (على أعلى تقدير)، أيضاً عند الانخفاض المستمر، يقوم المستثمرين المصريين بتقديم عروض شراء بأسعار منخفضة ما يعنى إستمرار إنخفاض سعره.

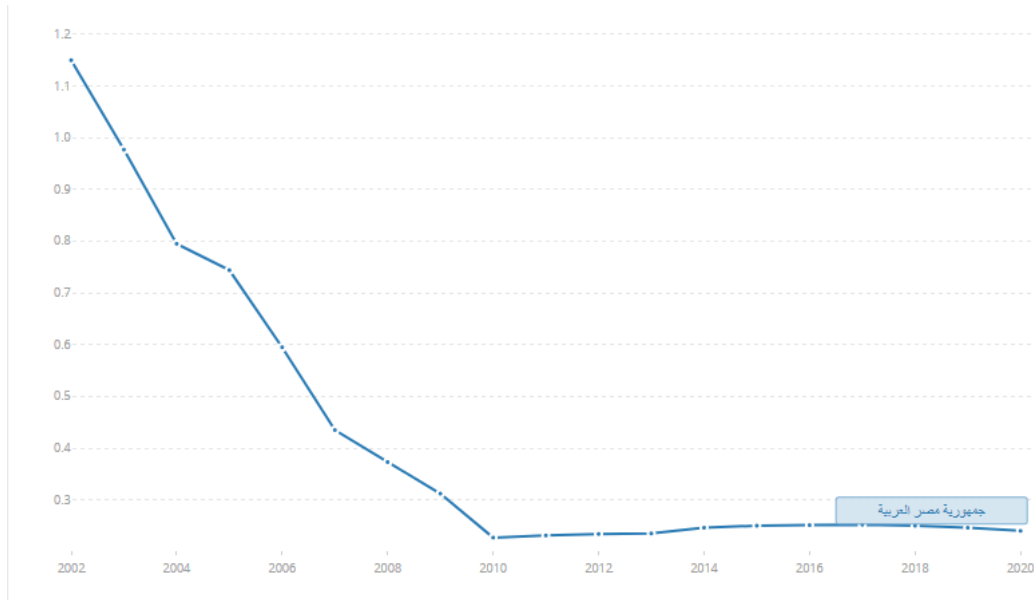
فيما يخص استجابات المشاركين للسيناريو الثالث (سيناريو سعر سهم مستقر) أظهرت استجابات المشاركين إجماع كبير على قرار شراء الأسهم في حالة استقرار سعر السهم حيث بلغت نسبة الراغبون في شراء الأسهم عند استقرار السعر 82% في مقابل 5,1% قرروا بيع الأسهم وقرر 12,3% الاحتفاظ بالأسهم. اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (Ezzat, 2012) والتي أوضحت أن البورصة المصرية تتميز بمستويات تقلبات منخفضة/هادئة باستثناء فترات الثورات، وقد يفسر ذلك (Liu, 2019) الذي أكد على أن أسواق المال في الثقافات ذات المستويات العالية من تجنب المجهول تميل إلى الاستقرار ويميل المساهمون إلى الأسهم المستقرة، ووفقاً للدراسة الحالية فإن درجة تجنب المجهول لدى المستثمرين المصريين في البورصة المصرية بلغت 80,7%. وتشير تلك النتائج إلى الميل نحو الاستثمار في الاسهم المستقرة، ولذلك فإن هذا يساعد على التنبؤ الخاص بطلبات الشراء للأسهم المستقرة من المستثمرين المصريين، ويعني أيضاً أن الشركات ذات الاسهم المستقرة نسبياً قد تستطيع زيادة رأس المال وطرح المزيد من الاسهم للاكتتاب بنجاح يفوق الشركات ذات الاسهم المذبذبة الاسعار.

3/9- نتائج أبعاد الاقتصاد المصري محل الدراسة

1/3/9- بُعد التوجه نحو الاستثمار

بلغ الوزن النسبي لاستجابات المشاركين لبُعد التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الخاصة في الدراسة الحالية 80,92% وهي درجة مرتفعة جداً، وهي مؤشر جيد حيث تشير إلى أن نسبة الراغبين في الاستثمار المحلى وإنشاء المشاريع الخاصة في الدولة المصرية هي 80,92% من المصريين المستثمرين في البورصة المصرية من

الأفراد الطبيعية. ويعتبر ذلك البعد الاقتصادي أحد أهم الأبعاد الاقتصادية، وذلك لأن الاستثمار المحلي الخاص هو أكبر وأهم سبب للنمو الاقتصادي في الدول النامية، يليه الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك يجب على صانعي القرار في الدول النامية تشجيع الاستثمار المحلي والتدليل الحقيقي لكافة العقبات أمام الاستثمار المحلي أولاً، ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (Phetsavong and Ichihashi, 2012; Afonso and Aubyn, 2019)، كما أن زيادة معدلات الاستثمار المحلي الخاص تعتبر أحد مقاييس نجاح الدول في خطط إصلاحها الاقتصادي (Jaya, 2022)، ولكن وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة إلا أن عدد الشركات المحلية في إنخفاض سنوي تدريجي ويظهر ذلك بوضوح في إنخفاض إجمالي عدد الشركات المحلية المقيدة في البورصة المصرية (كبيرة، متوسطة، صغيرة) على مدار العشريين عاماً الماضية من 1150 شركة في عام 2002 إلى 252 شركة في عام 2018 وصولاً إلى 244 شركة في عام 2022 (البنك الدولي، 2022: البورصة المصرية، 2022) الأمر الذي يفرض على الحكومة وصناع القرار في مصر ضرورة معرفة الأسباب الحقيقية وراء ذلك الأنخفاض المستمر وعلى الرغم من وجود توجه وأستعداد كبير من المصريين نحو الأستثمار المحلي، ويوضح الشكل التالي رقم (10) إنخفاض عدد الشركات المحلية المقيدة في البورصة المصرية خلال العشريين عاماً الماضية.



الشكل رقم
(10)
إنخفاض عدد

الشركات المحلية المقيدة في البورصة المصرية خلال العشريين عاماً الماضية

المصدر: (البنك الدولي، 2022)

2/3/9- بُعد التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي

بلغ الوزن النسبي لاستجابات المشاركين لبُعد التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي (بيع الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي) 82,48% وهي درجة مرتفعة جداً، وهي مؤشر سيء حيث تشير إلى أن نسبة 82,48% من المستثمرين المصريين في البورصة المصرية لديهم توجه نحو تحويل مدخراتهم النقدية إلى الدولار الأمريكي، قد يرجع ذلك إلى عدم ثقة البعض في العملة الوطنية ورغبتهم في الحفاظ على قيمة مدخراتهم وذلك على خلفية التعويم الحر

لأسعار الصرف في مصر عام 2016 حيث إنخفض الجنيه المصري بنسبة 51,72% مقابل الدولار الأمريكي (البنك المركزي المصري ، 2016) ما يعني خسارة زادت عن 50% في مدخرات المصريين من الجنيه المصري. مجدداً خلقت سوقاً سوداء للعملة الأجنبية ابتداءً من الربع الثاني من عام 2022، وتسعى الدولة المصرية جاهدة في محاربتها، حيث تم تعديل القانون الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي، كما قام البنك المركزي المصري بتعديل إجراءات التحصيلات المستندية والاعتمادات المستندية للعمليات الاستيرادية وذلك سعياً للحفاظ على الاحتياطي النقدي (البنك المركزي المصري، 2022). ولكن وعلى الرغم من ذلك مازالت السوق السوداء للعملة الأجنبية بشكل عام والدولار الأمريكي بشكل خاص مستمرة، ما يعني قدرة البعض على شرائه وتوفير قنوات لتداوله، على الرغم من معرفتهم بمضار ذلك السلوك على الاقتصاد الوطني ككل ما قد يعنى تفضيلهم لمصلحتهم الشخصية على مصلحة الاقتصاد الوطني، وهنا يظهر بُعد الجماعية، حيث أكد (Jha & Panda, 2017) أن البلدان ذات الثقافات الجماعية المرتفعة يفضل فيها الأفراد مصلحة المجموعة على المصلحة الوطنية، أيضاً يلتزم فيها الأفراد خارج المجموعة بالصمت حيال الممارسات الخاطئة للمجموعة ولا يتم الإبلاغ عنها. وقد يكون الغرض من تلك الممارسات الحفاظ على المدخرات الشخصية، وهو حق مشروع لكل مجتهد ثابت وتحمل مشاق العمل، أو خاطر بإستثمار ما، أو عاش في غربة قاسية، لذلك عندما ضيقت الدولة المصرية الخناق على تجار العملة أتجه البعض إلى شراء الذهب كويسلة أخرى للحفاظ على قيمة مدخراتهم، حيث شهدت أسواق الصاغة إقبالا كبيراً من المصريين وبشكل غير مسبوق على شراء الذهب في شكل سبائك وجنيهات، ومن المفارقات العجيبة أن تسعير الذهب رسمياً يتم وفقاً لسعر الدولار في السوق السوداء، الأمر الذي جعل سوق الذهب قناة أخرى رسمية لسوق العملة الأسود (الدستور، 2022).

3/3/9- بُعد التوجه نحو الادخار في البنوك

بلغ الوزن النسبي لاستجابات المشاركين لبُعد التوجه نحو الادخار في البنوك 83,12% وهي درجة مرتفعة جداً أيضاً، وتشير إلى أن نسبة 83,12% من المستثمرين المصريين في البورصة المصرية لديهم توجه الادخار بالبنوك، وقد يكون ذلك نتيجة لقيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، كما أصدر بنكان حكوميان (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر) شهادة سنوية بعائد قدره 18% يصرف شهرياً، حيث سحبت تلك الشهادة 750 مليار جنيه من السيولة النقدية في مصر (المصري اليوم، 2022)، وهو ما جعل المستثمرين المصريين يوجهون جزء من مدخراتهم النقدية إلى البنوك التجارية.

يعتبر مؤشر زيادة المدخرات النقدية في البنوك المحلية جيد إذا ما صاحب تلك الزيادة في المدخرات زيادة في الاستثمار المحلي الخاص ينتج عنه زيادة في معدلات الإنتاج وانخفاض في معدلات البطالة وبالتالي يتم توليد نمو اقتصادي، ولكن في حالة ما حدث زيادة في المدخرات دون أن يصحبها زيادة في الاستثمارات المحلية الخاصة غالباً ما يصاحب ذلك تأثير سلبي على المعدلات الاقتصادية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة

وانخفاض في قيمة العملة الوطنية (Ribaj and Mexhuani, 2021). ويظهر ذلك بوضوح في الإنخفاض المستمر للاستثمارات المحلية (راجع الشكل رقم 1/6)، كما تراوح معدل التضخم في مصر بين 5% و 33% بمتوسط قدره 12% خلال العشرة سنوات الماضية، بالإضافة إلى الانخفاض الهائل للجنه المصري مقابل الدولار والذي تجاوز 60% خلال العشرة سنوات الماضية (البنك المركزي المصري، 2022).

4/9- نتائج اختبار فروض الدراسة

1/4/9- نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول المشتق من الفرض الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجماعية والاقتصاد المصري"

أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد الجماعية والاقتصاد المصري، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في بُعد الجماعية تؤدي إلى زيادة في مجمل الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، ولذلك تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة والتي أكدت وجود علاقة معنوية بين الجماعية والاقتصاد الوطنى (Kyriacou, 2016; Ahuja et al., 2017; Berk, 2021; Gorodnichenko & Roland, 2011;) (Scott, 1997; Guanah, 2017; Ball, 2001; Power et al., 2010) ولكن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن غالبية الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين بُعد الجماعية والاقتصاد الوطنى من خلال مؤشرات أخرى تتمثل في الفساد، الابتكار، والحوكمة في حين تناولت الدراسة الحالية ثلاث أبعاد اقتصادية أخرى وهم (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الادخار في البنوك).

2/4/9- نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني المشتق من الفرض الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري"

أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في بُعد التوجه طويل المدى تؤدي إلى زيادة في مجمل الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة (Tang & Koveos, 2008; Franke et al.,) (1991) حيث جادلوا بعدم وجود علاقة بين التوجه طويل المدى والاقتصاد الوطني، في حين تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Freytag and Renaud, 2007; Graafland, 2020; Hofstede and Minkov,) (2010; Bukowski and Rudnicki, 2019)، حيث أكدت تلك الدراسة على وجود علاقة معنوية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد الوطني متمثلاً في الإصلاح السياسي طويل المدى، ووضع خطط وقواعد للإصلاح الاقتصادي على فترات زمنية محددة والالتزام بها من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، اهتمام الأفراد بتحقيق الرفاهية المستقبلية مما ينعكس على الوضع الاقتصادي، ولكن تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت العلاقة بين بُعد التوجه طويل المدى والاقتصاد الوطنى من خلال ثلاث مؤشرات أخرى وهم (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الادخار في البنوك).

3/4/9- نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث المشتق من الفرض الرئيسي الأول

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري "

أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد تجنب المجهول والاقتصاد المصري، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن الزيادة في بُعد تجنب المجهول تؤدي إلى زيادة في مجمل الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة والتي أكدت وجود علاقة معنوية بين تجنب المجهول والاقتصاد الوطني (Hancioğlu and Doğan, 2014; Wennekers et al., 2003)، وتناولت دراسة (Kwok & Tadesse, 2006) العلاقة بين تجنب المجهول والادخار في البنوك حيث أكدت على أن الدول التي لديها درجات مرتفعة لتجنب المجهول غالباً ما يميل الأفراد فيها إلى الادخار في البنوك وتكون أنظمتها المالية مبنية على البنوك أكثر منها على أسواق المال وهي متوافقة مع نتيجة الدراسة الحالية، ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت تأثير بُعد تجنب المجهول على أبعاد اقتصادية أخرى شملت (التوجه نحو الاستثمار، والتوجه نحو شراء الدولار الأمريكي).

4/4/9- نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية والاقتصاد المصري"

أكدت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن الزيادة في أبعاد الثقافة الوطنية محل الدراسة، تؤدي إلى زيادة في المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة. وتتفق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات والتي تناولت أكثر من بعد ثقافي وأثره على الاقتصاد الوطني (Franke and Nadler, 2008; Wennekers et al., 2003; Hofstede and Minkov, 2010)، وما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت ثلاثة أبعاد اقتصادية قد تغافلت الدراسة السابقة عن بعضها وشملت (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الادخار في البنوك). ويتضح أن بُعد (تجنب المجهول) قد احتل المركز الأول في التأثير على الأبعاد الاقتصادية محل الدراسة ويفسر 37,8% من قيمة قوة التأثير الحادث في الاقتصاد المصري (المتغير التابع) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، والتوجه نحو الادخار في البنوك)، يلي ذلك بُعد (الجماعية) الذي فسر مع بُعد (تجنب المجهول) ما نسبته 62,9% من قيمة قوة التأثير على مؤشرات الاقتصاد المصري (المتغير التابع) وذلك وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة، يلي ذلك بُعد (التوجه طويل المدى) الذي فسر مع كل من (تجنب المجهول، والجماعية) ما نسبته 82,1% من قيمة قوة التأثير في مؤشرات الاقتصاد المصري الثلاثة محل الدراسة (المتغير التابع)، أي أن 82,1% من الزيادة الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة يرجع إلى هذه الأبعاد الثقافية مجتمعة معاً.

5/4/9- نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني

" توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري "

أكدت النتائج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة المصرية والاقتصاد المصري ممثلاً في الثلاث مؤشرات محل الدراسة (التوجه نحو الاستثمار، التوجه نحو شراء الدولار الأمريكي، التوجه نحو الادخار في البنوك)، حيث أظهرت النتائج أن ما قيمته 36,5% من التغير الحاصل في الاقتصاد المصري وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة، ناتج عن التغير في أداء البورصة، وأن الزيادة في أداء البورصة المصرية يؤدي إلي زيادة في مؤشرات الاقتصادي المصري محل الدراسة.

أظهرت الدراسات السابقة أن لدى الباحثين آراء متنوعة فيما يتعلق بدور البورصة في عمليات النمو الاقتصادي من خلال التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل: تحسين السيولة، تجميع رأس المال، الرقابة على الشركات، توفير خدمات تجميع المخاطر وتقسيمها (Pradhan et al., 2013). تجادل الأدبيات النظرية المتزايدة بأن أسواق الأسهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، حيث أشارت بعض النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين أسواق الأوراق المالية الفعالة والنمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل (Masoud, 2013; Pradhan et al., 2013; Hou and Cheng, 2010; Arestis et al., 2001; Enisan and Olufisayo, 2009).

ولكن اختلفت الدراسات على تأثير أسواق رأس المال على الاقتصاد في الدول النامية، حيث وجدت دراسة (Haque and Fatima, 2011) أن سوق الأوراق المالية ليس له أي تأثير على المؤشرات الاقتصادية لدولة بنجلاديش النامية، في حين وجدت دراسة (Luintel and Khan, 1999) والتي شملت 10 دول نامية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، وفي نيجيريا وجدت دراسة (Oluwatoyin and Momoh, 2009) أن أداء سوق رأس المال له تأثير مباشر على بعض الأبعاد الاقتصادية.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية عن نتائج دراسة (Badr, 2015) حيث جادلت الدراسة بعدم وجود علاقة بين سوق الأوراق المالية وأداء الاقتصاد المصري، ولكن تناولت هذه الدراسة الأداء الاقتصادي من خلال مؤشرات أخرى تختلف عن المؤشرات التي تناولتها الدراسة الحالية حيث تناولت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Enisan and Olufisayo, 2009) والتي تناولت العلاقة بين أداء سوق الأوراق المالية والمؤشرات الاقتصادية في مصر و 6 دول أفريقية أخرى، وما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت مؤشرات اقتصادية أخرى تختلف عن تلك التي تناولتها الدراسات السابقة.

6/4/9- نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثالث

" توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط "

أكدت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر معنوي للثقافة الوطنية على الاقتصاد المصري (وفقاً للأبعاد الاقتصادية الثلاثة محل الدراسة) من خلال أداء البورصة كمتغير وسيط، حيث أظهرت النتائج أن الأثر غير مباشر

للتقافة الوطنية على الاقتصاد المصري أقل من الأثر المباشر بينهما ما يعني أن أداء البورصة كمتغير وسيط (Mediator Variable) يعدل من الأثر المباشر للتقافة الوطنية على الاقتصاد المصري، والوساطة هنا وساطة جزئية Partial Mediation وذلك لعدم انتفاء العلاقة بين الثقافة الوطنية والاقتصاد المصري، وتتفرد الدراسة الحالية كونها وفي حدود علم الباحث أول دراسة تناولت العلاقة بين الثقافة الوطنية والاقتصاد الوطني بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط. ويوضح الجدول التالي رقم (16) ملخص لفروض الدراسة ونتائجها.

جدول رقم (16) ملخص فروض الدراسة ونتائجها

بيان	الفرض	نتيجة الاختبار
الفرض الرئيسي الأول للدراسة	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة الوطنية المصرية والاقتصاد المصري.	قبول الفرض
الفرض الفرعي الأول	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الجماعية والاقتصاد المصري.	قبول الفرض
الفرض الفرعي الثاني	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجه طويل المدى والاقتصاد المصري.	قبول الفرض
الفرض الفرعي الثالث	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تجنب المجهول والاقتصاد المصري	قبول الفرض
الفرض الرئيسي الثاني	توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أداء البورصة والاقتصاد المصري.	قبول الفرض
الفرض الرئيسي الثالث	توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للتقافة الوطنية على الاقتصاد المصري بوجود أداء البورصة كمتغير وسيط.	قبول الفرض

المصدر: (من إعداد الباحث)

10- التوصيات

تميل الحكومات وصناع القرار إلى استخدام الاجراءات السياسية والقانونية لتحسين الوضع الاقتصادي، وغالباً ما يتم التغافل عن دور الثقافات الوطنية للشعوب في تحسين الوضع الاقتصادي أو تدميره خاصة في الدول الفقيرة والنامية، لذلك سعت الدراسة الحالية إلى بناء نموذج يهدف إلى تحديد أثر الثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة المصرية على الاقتصاد المصري. وبناءً على نتائج الدراسة أصبح من الواضح الدور الرئيسي للثقافة الوطنية المصرية وأداء البورصة في عملية التنمية الاقتصادية،

وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة أخذ الثقافة الوطنية على محمل الجد في مجالات التنمية الاقتصادية. في مصر وعلى أرض الواقع فإن السياسيين وصناع القرارات الاقتصادية والمالية والنقدية دائماً ما يتجاهلوا تأثير الابعاد الثقافية للمصريين على الوضع الاقتصادي المصري، ولذلك تتسبب الادارة السيئة لمفهوم الثقافة الوطنية المصرية وعن غير عمد في التأثير السلبي على اقتصادنا الوطني. لذلك فإن الدراسة الحالية توصى السادة الوزراء وصناع القرار في جمهورية مصر العربية بضرورة الاهتمام بالابعاد الثقافية للشعب المصري ووضعها على قائمة الأولويات حتى يتم فهمها واستيعاب توجهاتها وأبعادها الظاهرة والباطنة وذلك حتى تتمكن الدولة من توجيهها التوجيه السليم في ضوء الخطط الاستراتيجية للدولة المصرية ورؤية مصر 2030، وأن يتم ذلك بالاعتماد على العلوم الادارية والاجتماعية المسؤولة عن التغيير الثقافى وخلق الثقافات، وذلك أيضاً بالتوازي مع سن القوانين والتشريعات المسؤولة عن الاصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلى وتنمية البورصة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إدريس، ثابت عبد الرحمن، " تحليل وقت التأخير الإجمالي في عملية إتخاذ قرارات شراء السلع الإستهلاكية مرتفعة الثمن: دراسة تطبيقية "، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 5، العدد 2، 1998، ص371.
- حنيبي، محمد وجيه. (2010). *تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- دحام، الهام وحيد. (2013). *فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي*. المركز القومي للإصدارات القانونية، الأردن.
- شطناوي، زكريا سلامة عيسى. (2007). *الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية (من منظور الاقتصاد الإسلامي)*. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبدالقادر، السيد متولي. (2010). *الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير*. دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- كرم، أنطونيوس. (1980). *اقتصاديات التخلف والتنمية*. مركز الإنماء القومي، الكويت.
- يونس، محمود، ومندور، أحمد محمد، والسريني، السيد محمد أحمد. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abd El-Razeek, M. H. and Abd Elbaseet, A. S. (2022). Does the Egyptian Exchange Market Still Have Herd Behavior? *Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University*, 4(1)1, 183-228.
- Afonso, A., & St Aubyn, M. (2019). Economic growth, public, and private investment returns in 17 OECD economies. *Portuguese Economic Journal*, 18(1), 47-65.
- Ahuja, K., van der Schaar, M., & Zame, W. R. (2017). Individualism, collectivism and economic outcomes: A theory and some evidence. *Unpublished manuscript*. https://www.vanderschaar-lab.com/papers/Ahuja_Individualism.pdf.
- Arestis, P., Demetriades, P. O., & Luintel, K. B. (2001). Financial development and economic growth: the role of stock markets. *Journal of money, credit and banking*, 16-41.
- Badr, O. M. (2015). Stock market development and economic growth: Evidences from Egypt. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 6(2), 96-101.
- Badr, O. M. (2015). Stock market development and economic growth: Evidences from Egypt. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 6(2), 96-101.

- Ball, R. (2001). Individualism, collectivism, and economic development. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 573(1), 57-84.
- Beck, B. E., & Moore, L. F. (1985). Linking the host culture to organizational variables. *Organizational culture*, 335-354.
- Beckerman, W. (1992). Economic growth and the environment: Whose growth? Whose environment?. *World development*, 20(4), 481-496.
- Berk, N. (2021). Analysis of the role of collectivism in light of the recent literature on the big triangle: Institutions, culture, and economic development. *Russian Journal of Economics*, 7, 185.
- Bird, A., Osland, J. S., Mendenhall, M., & Schneider, S. C. (1999). Adapting and adjusting to other cultures: What we know but don't always tell. *Journal of Management Inquiry*, 8(2), 152-165.
- Collis, J., & Hussey, R. (2013). *Business research: A practical guide for undergraduate and postgraduate students*. Macmillan International Higher Education.
- Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (1996). Stock markets, corporate finance, and economic growth: an overview. *The World Bank Economic Review*, 10(2), 223-239.
- Dimitrova, D. (2005). The relationship between exchange rates and stock prices: Studied in a multivariate model. *Issues in political Economy*, 14(1), 3-9.
- Enisan, A. A., & Olufisayo, A. O. (2009). Stock market development and economic growth: Evidence from seven sub-Saharan African countries. *Journal of economics and business*, 61(2), 162-171.
- Ezzat, H. (2012). The application of GARCH and EGARCH in modeling the volatility of daily stock returns during massive shocks: The empirical case of Egypt. *International Research Journal of Finance and Economics*, 96, 153-167.
- Franke, G. R., & Nadler, S. S. (2008). Culture, economic development, and national ethical attitudes. *Journal of business research*, 61(3), 254-264.
- Franke, R. H., Hofstede, G., & Bond, M. H. (1991). Cultural roots of economic performance: A research note. *Strategic management journal*, 12(S1), 165-173.
- Freytag, A., & Renaud, S. (2007). From short-term to long-term orientation—political economy of the policy reform process. *Journal of Evolutionary Economics*, 17(4), 433-449.
- Friedman, J. (1994). *Cultural identity and global process* (Vol. 31). Sage.
- Gerhart, B., & Fang, M. (2005). National culture and human resource management: assumptions and evidence. *The International Journal of Human Resource Management*, 16(6), 971-986.
- Gorodnichenko, Y., & Roland, G. (2011). Individualism, innovation, and long-run growth. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 108(Supplement 4), 21316-21319.
- Graafland, J. (2020). When Does Economic Freedom Promote Well Being? On the Moderating Role of Long-Term Orientation. *Social Indicators Research*, 149(1), 127-153.

- Granger, C. W., Huangb, B. N., & Yang, C. W. (2000). A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asian flu. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 40(3), 337-354.
- Guanah, S. (2017). Potentials, problems and prognosis of culture and tourism in Nigerias economy. *University of Benin*, 35-49.
- Hampden-Turner, C., & Trompenaars, F. (2020). *Riding the waves of culture: Understanding diversity in global business*. Hachette UK.
- Han, J. (2020). Vertical Collectivism and Public Sector Corruption in South Asia: Fuzzy-set Qualitative Comparative Analysis. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 9(4), 194-194.
- Hancioğlu, Y., Doğan, Ü. B., & Yıldırım, Ş. S. (2014). Relationship between uncertainty avoidance culture, entrepreneurial activity and economic development. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 150, 908-916.
- Haque, M. H., & Fatima, N. (2011). Influences of stock market on real economy: a case study of Bangladesh. *The Global Journal of Finance and Economics*, 8(1), 49-60.
- Heertje, A. (2004). Schumpeter and methodological individualism. *Journal of Evolutionary Economics*, 14(2), 153-156.
- Ho, S. Y., & Iyke, B. N. (2017). On the causal links between the stock market and the economy of Hong Kong. *Contemporary Economics*, 11(3), 343-362.
- Hofstede, G. (1991). *Cultures and organizations: Software of the mind*. New York, NY: McGraw-Hill.
- Hofstede, G. (2011). Dimensionalizing cultures: The Hofstede model in context. *Online readings in psychology and culture*, 2(1), 2307-0919.
- Hofstede, G., & Minkov, M. (2010). Long-versus short-term orientation: new perspectives. *Asia Pacific business review*, 16(4), 493-504.
- Hofstede, G., Hofstede, G. J. & Minkov, M. (2010). *Cultures and Organizations: Software of the Mind* (Rev. 3rd ed.). New York: McGraw-Hill.
- Hou, H., & Cheng, S. Y. (2010). The roles of stock market in the finance-growth nexus: time series cointegration and causality evidence from Taiwan. *Applied Financial Economics*, 20(12), 975-981.
- Husain, F., & Mahmood, T. (2001). The stock market and the economy in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 107-114.
- Jaeger, A. M. (1986). Organization development and national culture: Where's the fit?. *Academy of Management Review*, 11(1), 178-190.
- Jaya, A. H. (2022). Analysis of the Effect of Private Investment on Economic Growth in Palu City. *Jurnal Mantik*, 5(4), 2825-2829.
- Jha, C., & Panda, B. (2017). Individualism and Corruption: A Cross-Country Analysis. *Economic Papers: A journal of applied economics and policy*, 36(1), 60-74.
- Ji, L. J., Zhang, Z., & Guo, T. (2008). To buy or to sell: Cultural differences in stock market decisions based on price trends. *Journal of Behavioral Decision Making*, 21(4), 399-413.

- Kenny, C. J., & Moss, T. J. (1998). Stock markets in Africa: emerging lions or white elephants?. *World Development*, 26(5), 829-843.
- Kong, L. (2010). Introduction: culture, economy, policy: trends and developments. *Geoforum*, 31(4), 385.
- Kuznets, S. (1966). *Economic growth and structure: selected essays*. London: Heinemann Educational Books.
- Kwok, C. C., & Tadesse, S. (2006). National culture and financial systems. *Journal of International business studies*, 37(2), 227-247.
- Kyriacou, A. P. (2016). Individualism–collectivism, governance and economic development. *European Journal of Political Economy*, 42, 91-104.
- Levine, R. (1991). Stock markets, growth, and tax policy. *The journal of Finance*, 46(4), 1445-1465.
- Liu, W. H. (2019). National culture effects on stock market volatility level. *Empirical Economics*, 57(4), 1229-1253.
- Luintel, K. B., & Khan, M. (1999). A quantitative reassessment of the finance–growth nexus: evidence from a multivariate VAR. *Journal of development economics*, 60(2), 381-405.
- Masoud, N. M. (2009). *Libya's economic reform programme and the case for a stock market* (Doctoral dissertation, University of Huddersfield).
- Masoud, N. M. (2013). The impact of stock market performance upon economic growth. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(4), 788.
- Matzler, K., Strobl, A., Stokburger-Sauer, N., Bobovnick, A., & Bauer, F. (2016). Brand personality and culture: The role of cultural differences on the impact of brand personality perceptions on tourists' visit intentions. *Tourism Management*, 52, 507-520.
- Mohtadi, Hamid & Agarwal, Sumit. (2007). *Stock Market Development and Economic Growth: Evidence from Developing Countries*.
- Morgan, D. L. (1997). *Focus Groups as Qualitative Research*, 2nd Ed. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Newman, K. L., & Nollen, S. D. (1996). Culture and congruence: The fit between management practices and national culture. *Journal of international business studies*, 27(4), 753-779.
- N'Zué, F. F. (2006). Stock market development and economic growth: evidence from Cote D'Ivoire. *African Development Review*, 18(1), 123-143.
- Oluwatoyin, S., & Momoh, C. O. (2009). The impact of stock market earnings on Nigerian per capita income. *African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research*, 5(5).
- Palamida, E., Papagiannidis, S., & Xanthopoulou, D. (2018). Linking young individuals' capital to investment intentions: Comparing two cultural backgrounds. *European Management Journal*, 36(3), 392-407.
- Pan, L., & Mishra, V. (2018). Stock market development and economic growth: Empirical evidence from China. *Economic Modelling*, 68, 661-673.

- Patton, M. Q. (1990). *Qualitative evaluation and research methods*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Phetsavong, K., & Ichihashi, M. (2012). The impact of public and private investment on economic growth: evidence from developing Asian countries. *Hiroshima University*.
- Power, D., Schoenherr, T., & Samson, D. (2010). The cultural characteristic of individualism/collectivism: A comparative study of implications for investment in operations between emerging Asian and industrialized Western countries. *Journal of Operations Management*, 28(3), 206-222.
- Pradhan, R. P., Arvin, M. B., Samadhan, B., & Taneja, S. (2013). The impact of stock market development on inflation and economic growth of 16 Asian countries: A panel var approach. *Applied Econometrics and International Development*, 13(1), 203-220.
- Ribaj, A., & Mexhuani, F. (2021). The impact of savings on economic growth in a developing country (the case of Kosovo). *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 10(1), 1-13.
- Saunders, M. and Lewis, P. (2012) *Doing Research in Business and Management: An Essential Guide to Planning Your Project*. Harlow: Financial Times Prentice Hall.
- Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2012) *Research Methods for Business Studies*. 6th edn. Harlow: Person Professional Limited
- Schneider, S. C., & De Meyer, A. (1991). Interpreting and responding to strategic issues: The impact of national culture. *Strategic management journal*, 12(4), 307-320.
- Scott, A. J. (1997). The cultural economy of cities. *International journal of urban and regional research*, 21(2), 323-339.
- Singh, A. (1991). The stock market and economic development: should developing countries encourage stock markets?. Working Paper, No. 49, University of Cambridge.
- Singh, A. (1997). Financial liberalisation, stockmarkets and economic development. *The Economic Journal*, 107(442), 771-782.
- Singh, A. (1999). Should Africa promote stock market capitalism?. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 11(3), 343-365.
- Singh, A., & Weisse, B. A. (1998). Emerging stock markets, portfolio capital flows and long-term economic growth: Micro and macroeconomic perspectives. *World development*, 26(4), 607-622.
- Stapley, N. F. (1986). *The stock market: a guide for the private investor*. Cambridge: Woodhead-Faulkner.
- Talay, M. B., Akdeniz, M. B., Obal, M., & Townsend, J. D. (2019). Stock Market Reactions to New Product Launches in International Markets: The Moderating Role of Culture. *Journal of International Marketing*, 27(4), 81-98.

- Tang, L., & Koveos, P. E. (2008). A framework to update Hofstede's cultural value indices: economic dynamics and institutional stability. *Journal of International Business Studies*, 39(6), 1045-1063.
- Wennekers, S., Thurik, R., van Stel, A., & Noorderhaven, N. (2003). *Uncertainty avoidance and the rate of business ownership across 22 OECD countries, 1976-2000* (No. 03-089/3). Tinbergen Institute Discussion Paper.
- Yin, R. K. (2008). *Case Study Research: Design and Methods*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
- Yoo, B., Donthu, N., & Lenartowicz, T. (2011). Measuring Hofstede's five dimensions of cultural values at the individual level: Development and validation of CVSCALE. *Journal of international consumer marketing*, 23(3-4), 193-210.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- Hofstede. 2020. Country-comparison. Egypt. Available at: <https://www.hofstede-insights.com/country-comparison/egypt/>.
- International Monetary Fund. 2020. GDP per capita, current prices by USD. Available at: <https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPDPC@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/EGY>
- Mubasher. 2020. EGX 30 performance form 1-1-2010 to 31-12-2020. Available at: <https://english.mubasher.info/markets/EGX>.
- Schwab, K. (2019). The global competitiveness report 2019. In *World Economic Forum*. Available at: http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf.
- The United Nations. 2020. World Economic Situation Prospects. Available at: https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/WESP2020_Annex.pdf.
- World data. 2020. International ranking of corruption. Available at: <https://www.worlddata.info/corruption.php>.
- البنك الدولي. (2022). إنخفاض عدد الشركات المحلية المقيدة في البورصة المصرية خلال العشرون عاماً الماضية. تم الاسترجاع من الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/CM.MKT.LDOM.NO?end=2020&location=s=EG&start=1997&view=chart>
- البنك المركزي المصري. (٢٠١١). النشرة الإحصائية الشهرية ديسمبر 2011. تم الاسترجاع من الرابط: <https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticalBulletin.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠١٣). التقرير السنوي. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠١٣). النشرة الإحصائية الشهرية فبراير ٢٠١٣. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticalBulletin.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠١٦). أسعار الصرف التاريخية. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesHistorical.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠١٦). كتاب دوري بتاريخ 3 نوفمبر 2016 بشأن تحرير أسعار الصرف. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/Pages/HighlightsPages/Circular-dated-3-November-2016-regarding-exchange-rates-free-float.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢٠). السياسة النقدية. متوسط أسعار الفائدة المرجح. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/MonthlyInterestRates.aspx>.

البنك المركزي المصري. (٢٠٢١). البيانات التاريخية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesHistorical.aspx>.

البنك المركزي المصري. (2022). البيانات التاريخية لأسعار الصرف. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesHistorical.aspx>.

البنك المركزي المصري. (2022). البيانات التاريخية للتضخم. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/InflationHistorical.aspx>.

البنك المركزي المصري. (2022). السياسة النقدية. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>.

البورصة المصرية. (2022). عدد الشركات المحلية المقيدة في البورصة المصرية. تم الاسترجاع من الرابط:
<https://www.egx.com.eg/ar/MarketIndicator.aspx>.

البوصلة المصرية. (٢٠١١). التقرير السنوي. تم الإسترجاع من الرابط:
file:///Users/macbook/Downloads/DiscDoc_ID741_31-Dec-2011_ENG.pdf

البوصلة المصرية. (٢٠٢٠). تاريخ البورصة. تم الإسترجاع من الرابط:
<https://www.egx.com.eg/ar/History.aspx>

البوصلة المصرية. (٢٠٢١). التعريفات. تم الإسترجاع من الرابط:
https://www.egx.com.eg/ar/Glossary_main.aspx

البوصلة المصرية. (٢٠٢١). تاريخ البورصة المصرية. تم الإسترجاع من الرابط:
<https://www.egx.com.eg/ar/History.aspx>

البوصلة المصرية. (٢٠٢١). حقوق المساهمين. تم الإسترجاع من الرابط:
https://www.egx.com.eg/getdoc/423ad915-0b78-4ad3-9e71-bee144dd5dfc/Minority-Brochure_ar.aspx

جريدة الدستور. (2022). حديث رئيس شعبة الذهب والمجوهرات عن إقبال المصريين على شراء الذهب. تم
الإسترجاع من الرابط: <https://www.dostor.org/4168685>

جريدة الوفد. (2016). اللجان الشعبية ملاحم وطنية صنعت طوق النجاة لمصر. تم الإسترجاع من الرابط:

<https://alwafd.news/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/1031187-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%85-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%AA-%D8%B7%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1>

العربية (٢٠١٤). السوق السوداء للعملة في الاقتصاد المصري. تم الإسترجاع من الرابط:

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/02/04/%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A->

<https://almaalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC/>

المال. (2022). عدد المستثمرين المصريين المكودين في البورصة المصرية. تم الإسترجاع من الرابط:

<https://almaalnews.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC/>

المصري اليوم. (2022). شهادات ذات العائد 18%. تم الإسترجاع من الرابط:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2610307>